2019

الجزائر

موجز التحول الهيكلي والعمالة والإنتاج والمجتمع

الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

للحصول على نسخ من موجز التحول الهيكلي والعمالة والإنتاج والمجتمع في الجزائر،
يرجى الاتصال بالعنوان التالي:
قسم المنشورات باللجنة الاقتصادية لأفريقيا
ص.ب. ٣٠٠١
أديس أبابا، إثيوبيا

الهاتف: 990-544 11 251 +
الفاكس: 4416- 551 11 251+
البريد الإلكتروني: ecainfo@uneca.org
الموقع الإلكتروني: www.uneca.org
لتنزيل نسخة إلكترونية مجانا من منشورات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، يرجى زيارة الموقع التالي:
www.uneca.org/publications

2020 © اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
أديس أبابا، إثيوبيا
جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الأولى آذار/مارس ٢٠٢٠

يُسمح بإعادة نسخ محتويات هذا المنشور كليًا أو جزئيًا. وتطلب اللجنة في هذه الحالة أن يذكر المصدر وأن ترسل نسخة من المنشور الذي يرد فيه المستخرج إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

لا تعني التسميات المستخدمة في هذا المنشور وعرض البيانات الواردة فيه التعبير عن أي رأي كان من جانب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو بشأن سلطاتها، لا فيما يتعلق بتعيين حدودها أو تخومها، ولا فيما يتعلق بنظامهما الاقتصادي أو مستوى نموها. ولا يقصد بتسميات من قبيل "متقدمة" أو "صناعية" أو "نامية" إلا لأغراض إحصائية فقط ولا تشكل تقييماً لمرحلة التنمية التي وصل إليها بلد معين أو منطقة بعينها.

A. 19-02038

المحتويات

الصفحة

شكر وتقدير ..... د
١ – نظرة عامة ١
٢ – معلومات أساسية ٣
٣ – الإنتاج ٧
٣–١ التنويع ٧
٣–٢ الروابط ١٢
٣–٣ التكنولوجيا ١٥
٣–٤ خلاصة ١٨
٤ – العمالة ١٩
٤ –١ إنتاجية العمل ١٩
٤–٢ العمل اللائق ٢١
٤–٣ التعليم والمهارات ٢٤
٤–٤ خلاصة ٢٧
٥ – المجتمع ٢٨
٥–١ التركيبة السكانية ٢٨
٥–٢ الصحة ٣١
٥–٣ الفقر وعدم المساواة ٣٤
٥–٤ خلاصة ٣٦
٦ – الرسائل الرئيسية ٣٧
المراجع ٣٨

الأشكال

الشكل ١: النمو الاقتصادي والأحداث الرئيسية ٣
الشكل ٢: تكوين القيمة المضافة ٩
الشكل ٣: النمو القطاعي (متوسط النسبة المئوية) ٩
الشكل ٤: تكوين الناتج المحلي الإجمالي (النسبة المئوية) ١٠
الشكل ٥: نمو النفقات (متوسط النسبة المئوية) ١١
الشكل ٦: الصادرات من البضائع (٢٠١٠–٢٠١٦، النسبة المئوية) ١١
الشكل ٧: الواردات من السلع (٢٠١٠–٢٠١٦، النسبة المئوية) ١٠
الشكل ٨: تصدير السلع حسب مجموعة الاستخدام ١٤
الشكل ٩: الواردات حسب مجموعة الاستخدام (النسبة المئوية) ١٤
الشكل ١٠: حيز المنتج (الصادرات ٢٠١٦) ١٥

A. 19-02038

الشكل ١١: الاستثمارات المباشرة الأجنبية حسب القطاع (النسبة المئوية، ٢٠١٦) ١٦
الشكل ١٢: صادرات السلع المصنعة حسب مستوى التكنولوجيا (النسبة المئوية) ١٧
الشكل ١٣: التكنولوجيا المتوسطة والعالية في القيمة المضافة التصنيعية (بالنسبة بالمئوية) ١٧
الشكل ١٤: انبعاثات ثاني أكسيد الكربون حسب المصدر (٢٠١٠-٢٠١٤، النسبة المئوية) ١٧
الشكل ١٥: انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ١٨
الشكل ١٦: العمالة حسب القطاع (النسبة المئوية) ٢٠
الشكل ١٧: حصة العمل والإنتاجية (٢٠١٧) ٢١
الشكل ١٨: تنقل العمالة (٢٠٠١-٢٠١٧) ٢١
الشكل ١٩: حالة العمالة (النسبة المئوية) ٢٣
الشكل ٢٠: معدل بطالة الشباب (النسبة المئوية) ٢٤
الشكل ٢١: معدل إلمام الشباب بالقراءة والكتابة (النسبة المئوية) ٢٥
الشكل ٢٢: المعدل الإجمالي للالتحاق بالتعليم الثانوي (النسبة المئوية) ٢٥
الشكل ٢٣: متوسط عدد سنوات الدراسة (٢٥ سنة فأكثر) ٢٦
الشكل ٢٤: مستوى المهارات (٢٠١٧، النسبة المئوية) ٢٦
الشكل ٢٥: معدل الخصوبة (عدد الأطفال لكل امرأة) ٢٩
الشكل ٢٦: نسبة إعالة الأطفال ٢٩
الشكل ٢٧: الهرم السكاني (١٩٩٠ و٢٠١٥) ٣٠
الشكل ٢٨: متوسط العمر الصحي المتوقع (بالسنوات) ٣٢
الشكل ٢٩: انتشار حالات تأخر النمو عند الأطفال (النسبة المئوية) ٣٢
الشكل ٣٠: عبء الأمراض حسب السبب (١٥-٤٩ سنة، النسبة المئوية) ٣٣
الشكل ٣١: معدّل الفقر (النسبة المئوية) ٣٤
الشكل ٣٢: مؤشر جيني ٣٥
الشكل ٣٣: مؤشرات التكافؤ بين الجنسين ٣٦

شكر وتقدير

يكمن الهدف الرئيسي من موجزات التحول الهيكلي والعمالة والإنتاج والمجتمع في وضع تحليل للبيانات خاصٍّ بكل بلد وتقديم توصيات سياساتية للتحول الهيكلي من شأنها تعزيز التنمية المستدامة. وهي سلسلة من إنتاج المكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

والمؤلف الرئيسي لموجز الجزائر هو السيد زبير بن حموش، مسؤول الشؤون الاقتصادية في المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، بمساهمة من محمد يزيد بومغار، الباحث في مركز الأبحاث في الاقتصاد التطبيقي والتنمية في الجزائر. وقد استفاد التقرير من تعليقات ليليا هاشم نعّاس، المديرة السابقة للمكتب دون الإقليمي لشمال إفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

ولا بد أيضا من التنويه بشكل خاص بقسم إدارة المطبوعات والمؤتمرات في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تحرير هذا الموجز وترجمته وتصميمه وطباعته.

١ – نظرة عامة

ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من متوسط قدره ١,٦ في المائة خلال التسعينات إلى ٣,٧ في المائة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٤. واتسمت هذه الفترة بتدارك كبير للنقص في الهياكل الأساسية. وبالفعل، فقد زادت النفقات الرأسمالية من ٢٠ في المائة من الإنفاق الحكومي في أواخر التسعينات إلى ٤٠ في المائة بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٤. وخلال هذه المرحلة من الازدهار المدفوعة بأسعار النفط المرتفعة، نما الإنفاق العام بمعدل كبير جدا. وكان الإنفاق على الموظفين والإنفاق الاجتماعي، الذي يتألف أساسا من الإعانات (الغذاء والطاقة والإسكان)، دافعا هاما للزيادة في الإنفاق العام، لا سيما منذ عام ٢٠١١، حيث بلغ أعلى مستوى له، وهو ٤٥,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٥.

ومع الانخفاض الحاد في أسعار النفط في عام ٢٠١٤ واستمرار هذه الصدمة، واجهت استدامة نموذج النمو في البلد تدهورا سريعا في المالية العامة والحساب الجاري. وسجل ميزان الميزانية عجزاً قدره –١٥,٣ في المائة في عام ٢٠١٥، خُفِّض إلى –١٣,٢ في المائة في عام ٢٠١٦ و–٨,٨ في المائة في عام ٢٠١٧ على التوالي. وانخفض رصيد الحساب الجاري، الذي كان إيجابياً في عام ٢٠١٤، من –٤,٤ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى –١٦ في المائة في عام ٢٠١٦.

ومع التعديلات المالية التي أدخلتها الحكومة لمواجهة تدهور المالية العامة، تباطأ النمو في عام ٢٠١٧ إلى ١,٦ في المائة، مقارنة بمتوسط قدره ٣,٤ في المائة خلال الفترة ٢٠١٠–٢٠١٦. وبالتالي، لم يكن لجهود الاستثمار العام الأثر المنشود على قدرة البلد على التنمية المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، لم يحل الاستثمار الخاص محل الاستثمار العام؛ فهو بالكاد يتجاوز ١٠ في المائة من إجمالي الاستثمار. ولا يزال القطاع الصناعي، باستثناء الهيدروكربونات، متخلفا، حيث يساهم بأقل من ٥ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي. ولم تتنوع الصادرات غير الهيدروكربونية، وتقل حصتُها من مجموع الصادرات عن ٥ في المائة، في حين أن صادرات الهيدروكربونات آخذة في الانخفاض.

وفي مواجهة هذا الوضع، ومع الضغوط الديمغرافية التي تشكل تحديات كبيرة، لا سيما فيما يتعلق بإيجاد فرص العمل، يجب على الجزائر أن تعجل بتحولها الهيكلي.

الإنتاج. يتسم التحول الهيكلي للاقتصاد الجزائري بالبطء. وتعد مساهمة قطاع الهيدروكربونات الدعامة الرئيسية للنمو الاقتصادي. وتمثل الصناعة غير الهيدروكربونية أقل من ١٥ في المائة من القيمة المضافة للبلد. وينعكس ضعف القطاع الصناعي في انخفاض تطور الاقتصاد والصادرات، مقيسا بمؤشر التعقيد الاقتصادي. وهكذا فإن الجزائر تحتل المرتبة ٨٩ من بين ١٢٧ بلدا. وبالإضافة إلى انخفاض ثقل الصادرات غير الهيدروكربونية، تنخفض الصادرات الجزائرية إلى حوالي ١٠٠ منتج، مقارنة بـ ٢٠٠ إلى ٢٣٠ في المغرب وتونس.

العمالة. شهد هيكل العمالة تقدما في قطاع الخدمات. وانخفضت حصة القطاع الزراعي من العمالة بمقدار النصف تقريباً بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٨، من ٢٠,١ في المائة إلى ١٠,٤ في المائة. وفي الوقت نفسه، انخفضت حصة الصناعة بشكل طفيف، من ١٥,٥ في المائة إلى ١٣,٥ في المائة. وزادت العمالة في التجارة والخدمات من ٥٠ في المائة إلى ٥٨,٩ في المائة. وتضاعفت حصة ''الخدمات القابلة للتداول التجاري'' في ٨ سنوات، من ١٣ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٢٦ في المائة في عام ٢٠١٨. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن الخدمات تهيمن عليها الأنشطة ذات القيمة المضافة المنخفضة، التي تتصل أساساً بنقل البضائع والبيع والشراء. ولفترة طويلة، كان إيجاد فرص عمل يجري على حساب الأجور

الدائمة. وفي حين بلغت نسبة العاملين بأجر دائم ٤٧ في المائة من الوظائف في عام ١٩٩٧، انخفضت إلى ٣٨ في المائة في عام ٢٠١٨. وعلاوة على ذلك، بلغت العمالة غير الرسمية خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٤ ما يزيد قليلا على ٤٠ في المائة من أنشطة مجموع القوى العاملة.[١]

ولم تتحسن الإنتاجية عموما بشكل كبير، حيث تباينت النتائج حسب القطاعات. وبين عامي ١٩٩١ و٢٠١٦، ارتفع نمو الإنتاجية الظاهرة لليد العاملة إلى متوسط قدره ٥ في المائة للزراعة، و٣ في المائة للخدمات، و-٢ في المائة للصناعة. وبلغ متوسط نمو الإنتاجية الإجمالي ١,١١ في المائة فقط خلال هذه الفترة. ولم يسهم التحول الهيكلي إلا بالقليل جدا في إجمالي الزيادة في الإنتاجية التي تعزى أساسا إلى زيادة الإنتاجية داخل القطاع نفسه، وذلك في قطاعي الزراعة والخدمات.

المجتمع. بينما بدأت الجزائر تحولها الديمغرافي في منتصف الثمانينات، لوحظ تحول عكسي في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ففي عام ٢٠١٧، وللسنة الرابعة على التوالي، تجاوز عدد المواليد الأحياء مليون مولود، بعد أن كان ٥٨٠ ألف مولود في أوائل القرن الحادي والعشرين. ووفقا لآخر التوقعات السكانية، من المتوقع أن يبلغ عدد سكان البلد ٥٣ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٣٠، بعد أن كان أقل من ٤٢ مليون نسمة في عام ٢٠١٧. وفيما يتعلق بالصحة، حصل الجزائريون بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٥ على ٥,٤ سنوات من متوسط العمر المتوقع، و٤ سنوات من متوسط العمر الصحي المتوقع، مرتفعا من ٦١ سنة إلى ٦٥ سنة. ونتيجة لنمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ونظام إعادة التوزيع السخي جدا، تقلص التفاوت في الدخل إلى حد كبير، حيث انخفض مؤشر جيني من ٣٥,٣ في عام ١٩٩٥ إلى ٢٧,٦ في عام ٢٠١١.

وبشكل عام، فإن الجزائر تكابد للشروع في التحول الهيكلي لاقتصادها الذي لا يزال قطاع الهيدروكربونات يشكل ركيزته الرئيسية. فقد كانت الإيرادات المتأتية من هذا القطاع أساسية لتمويل الهياكل الأساسية والإنفاق على التنمية البشرية. ومع ذلك، يبدو أن نموذج التنمية في الجزائر قد بلغ حدوده. ومن المتوقع أن يبدأ البلد إصلاحات هيكلية للتعجيل بتنمية القطاع الخاص، وزيادة إنتاجية اليد العاملة وتنويع نسيجه الإنتاجي.

[١] الديوان الوطني للإحصاء، ٢٠١٦. « Enquête emploi auprès des ménages 2014 », Collections Statistiques *N° 198, Série S : Statistiques Sociales*, février, page 31

٢- معلومات أساسية

تقع الجزائر في شمال أفريقيا. ولديها ساحل على البحر الأبيض المتوسط وصحراء داخلية مترامية الأطراف. وقد تأثر البلد بالإمبراطوريات الاستعمارية المختلفة، قبل استقلالها في عام ١٩٦٢. وبلغ عدد سكانها ٤١,٧ مليون نسمة في عام ٢٠١٧، ومعظمهم من المسلمين. وتعد الجزائر رابع أكبر اقتصاد في القارة الأفريقية، وثاني أكبر اقتصاد في منطقة شمال أفريقيا، بعد مصر. [٢]

وبعد عَقْد من المشكلات الأمنية والاقتصادية في تسعينات القرن العشرين، عملت الجزائر تدريجيا من أجل الاستقرار الأمني وحققته، وتلمست طريقها نحو النمو ووجدته. ويعود الفضل في ذلك بصفة خاصة إلى التحسن في أسعار النفط، الذي مول برنامجا استدراكيا طموحا في مجال الهياكل الأساسية ونظاما اجتماعيا سخيا. ويبلغ دخل الفرد٤,١٢٣ دولار أمريكي (٢٠١٧)، ما يضع الجزائر ضمن فئة البلدان متوسطة الدخل.

الشكل ١:

النمو الاقتصادي والأحداث الرئيسية

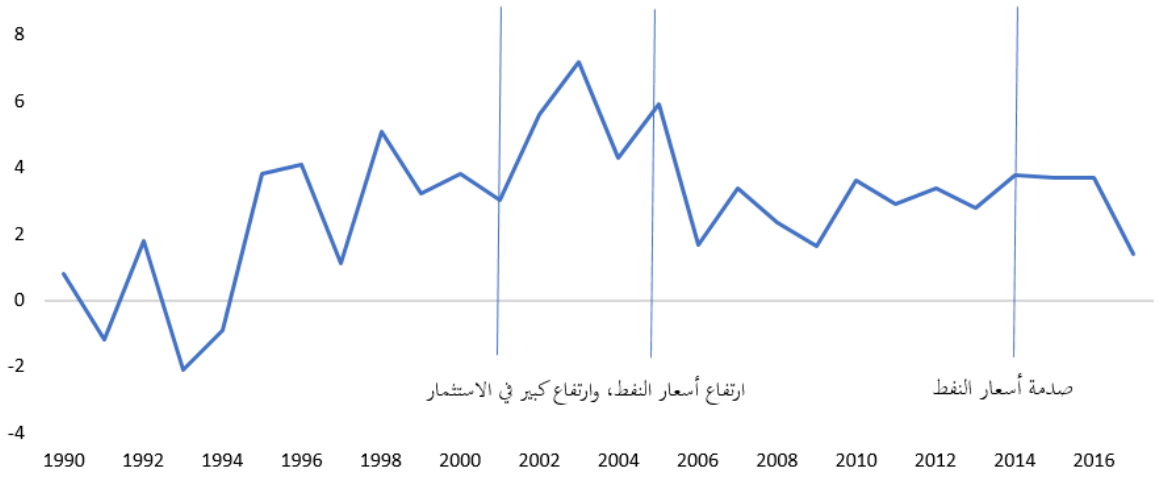

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر، ٢٠١٧؛ البيانات الإحصائية.

وكشفت أزمة النفط التي حدثت في عام ١٩٨٦ عن نقاط الضعف الهيكلية للاقتصاد ومهدت الطريق أمام الإصلاحات التي تنقسم إلى مرحلتين. وشهدت المرحلة الأولى، بين عامي ١٩٨٧-١٩٨٨ و١٩٩١، تنفيذ إصلاحات هامة في مجال التحرير الاقتصادي والسياسي. والواقع أن انخفاض أسعار النفط قد أثر تأثيرا كبيرا على اقتصاد البلد وتسبب في انخفاض الصادرات الإسمية بنسبة ٥٥,٥ في المائة بين عامي ١٩٨٤ و١٩٨٧. وأدى ذلك إلى انخفاض كبير في النمو إلى ١ في المائة في عام ١٩٨٩، مقارنة بمتوسط قدره ٥ في المائة بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٥، وزيادة في الدين الخارجي بلغ ٤٥,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في عام ١٩٨٨، وإلى احتجاجات اجتماعية. وتهدف الإصلاحات التي

[٢] البنك الدولي، ٢٠١٧. من حيث الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، بدولار الولايات المتحدة.

وضعت في عام ١٩٨٩ إلى جعل الجزائر تدخل مرحلة انتقالية إلى اقتصاد السوق، وذلك بمسار تدريجي من الإصلاحات الرامية إلى القضاء على التشوهات الناجمة عن الاقتصاد المخطط. وتوقَّف مسار الإصلاح بسبب الأزمة السياسية في أوائل التسعينات. وفي عام ١٩٩٢، بلغت نسبة خدمة الدين إلى الصادرات ٧٥ في المائة، بعد أن كانت ٣٦ في المائة في عام ١٩٨٦. وبالتالي، أدى ارتفاع الديون الخارجية إلى أزمة في ميزان المدفوعات، ما دفع الجزائر إلى الاستنجاد بصندوق النقد الدولي. وهكذا فَرضت مؤسسات بريتون وودز خطةً للتعديل الهيكلي ستُدخل البلد في فترته الثانية من الإصلاحات الرامية إلى تحرير الاقتصاد.

ومع ارتفاع أسعار النفط خلال عام ٢٠٠٠، وحتى عام ٢٠١٤، كانت لدى الجزائر قدرة مالية كبيرة سمحت لها بالقيام باستثمارات عامة واسعة النطاق. وقد مكّن التحسن في أسعار النفط بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٤ الجزائر من تأمين موارد مالية كبيرة وتمويل برامج إنمائية طموحة، بما في ذلك مشاريع الهياكل الأساسية (مثل الطريق السيار شرق غرب) وتنفيذ خطتين للإنعاش الاقتصادي ودعم النمو (٢٠٠٢-٢٠٠٤ و٢٠٠٥-٢٠٠٩)، بميزانية إجمالية تزيد على ١٨٠ مليار دولار أمريكي. وتلت هاتين الخطتين خطة خمسية (٢٠١٠-٢٠١٤)، بميزانية قدرها ٢٨٦ مليار دولار أمريكي وخطة أخرى (٢٠١٥-٢٠١٩) رُصدت لها ميزانية متوقعة بلغت ٢٦٢ مليار دولار أمريكي. وقد منحت جميع خطط الانعاش الاقتصادي هذه الأولوية للإنفاق الرأسمالي. وارتفعت حصة الإنفاق الرأسمالي من مجموع الإنفاق الحكومي من أقل من ٢٠ في المائة في أواخر التسعينات إلى أكثر من ٣٢ في المائة في المتوسط خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥، و٤٠ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٤. وارتفع إجمالي الإنفاق الحكومي من ١ ١٨٧ مليار دينار جزائري (١٥,٦ مليار دولار أمريكي) في عام ٢٠٠٠ إلى ٦ ٩٩٦ مليار دينار (٨٦,٩ مليار دولار أمريكي) في عام ٢٠١٤. ولم تثر الزيادةُ الكبيرة في الجهود المالية المبذولة لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد تساؤلات بشأن الاستدامة المالية العامة ما دام سعر برميل النفط مرتفعا. ومع ذلك، كشف الانخفاض الحاد في أسعار النفط، مع هبوط سعر البرميل أكثر من ١١١ دولار أمريكي في المتوسط في عام ٢٠١١ إلى أقل من ٥٥ دولاراً أمريكياً في نهاية ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٤، عن ضُعف الاقتصاد الجزائري. ولا يزال هذا الأخير يعتمد اعتماداً كبيراً على قطاع الهيدروكربونات الذي يمثل نحو ٣٥ في المائة في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي ويمول ٦٠ في المائة من ميزانية الدولة. كما مكنت زيادة الموارد البلدَ من تمويل تنميته البشرية، مع تحقيق نتائج ملحوظة. فقد ارتفع المؤشر الوطني للتنمية البشرية من ٠,٥٧٧ في عام ١٩٩٠ إلى ٠,٧٥٤ في عام ٢٠١٧.

غير أن هذه الجهود في مجال الاستثمار لم يكن لها مردود كاف من حيث إيجاد قدرة إنمائية محلية. وقد فشل البلد في الشروع في إحداث تحول هيكلي لاقتصاده ليكون قادرا على انتشاله من هذه التبعية: فالصناعة تمثل أقل من ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (مقارنة بنسبة ١٠ في المائة في منتصف التسعينات)، والصادرات الهيدروكربونية أكثر من ٩٥ في المائة من مجموع الصادرات. وعلاوة على ذلك، فإن النمو في قطاع الخدمات (لا سيما التجارة والنقل، اللذين يسهمان بحصة كبيرة في نمو الناتج المحلي الإجمالي)، يعتمد أيضا على الإنفاق العام، وفي نهاية المطاف على قطاع الهيدروكربونات.

ومع انخفاض أسعار النفط في عام ٢٠١٤، بدأت المالية العامة في التدهور. فقد انتقل رصيد الخزانة العامة من -٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٠ إلى -١٧ في المائة في عام ٢٠١٥. وأدخلت الحكومة تعديلات على الميزانية لمعالجة الانخفاض في إيرادات ضريبة النفط، وهو ما قلّص العجز في الميزانية إلى -١٣,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٦ و-٨,٨ في المائة في عام ٢٠١٧. غير أنه، ومع استمرار انخفاض سعر البرميل، ثبت أن التعديلات التي أجريت غير كافية لإعادة العجز في الميزانية إلى مستوى يمكن تحمّله. ولذلك قررت الحكومة استخدام التمويل غير التقليدي، في شكل إصدار سندات خزينة اشتراها مصرف الجزائر، بمبلغ ٥٧٠ مليار دينار لعام ٢٠١٧ (حوالي ٤,٦ مليار

دولار أمريكي). وفي مواجهة تدهور المالية العامة، وضع البلد أيضا ''رؤية عام ٢٠٣٠'' التي تحمل أهدافا للتنمية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠. وتستند هذه الرؤية إلى نموذج النمو الاقتصادي الجديد، لا سيما لترشيد الإنفاق العام. والواقع أن التحويلات الاجتماعية ونفقات الموظفين تؤثر بشدة على المالية العامة، في حين أن الاستثمار الخاص لم يحلّ محل الاستثمار العام. ويهدف نموذجُ النمو الاقتصادي الجديدُ إلى ما يلي: '١' العودة إلى التخطيط الإنمائي كجزء من ''التدخل الليبرالي''، '٢' وتعزيز قدرة الإدارات الاقتصادية للدولة على التسيير، '٣' ووضع المؤسسة في صلب السياسة الاقتصادية وتعميم معايير الأداء في إدارة المؤسسات الوطنية الكبيرة، '٤' وإجراء تقييم للسياسة العامة.

أهداف رؤية عام ٢٠٣٠

تطمح رؤية عام ٢٠٣٠ إلى وضع الجزائر على مسار مستدام لنمو الناتج المحلى الإجمالي غير الهيدروكربوني بنسبة ٦,٥ في المائة سنوياً خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٣٠، ما يسمح بتنويع الاقتصاد على أساس زيادة الإنتاجية، والاستعاضة عن الواردات وتشجيع الصادرات غير الهيدروكربونية.

وفيما يتعلق بالتحول الهيكلي للاقتصاد، هناك عدة أهداف:

- رفع الدخل بشكل كبير مع مضاعفة نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي ٢,٣ مرات في ١٥ عاماً، من ٣,٨٩٠ دولاراً في عام ٢٠١٥ إلى ٨,٧٢٠ دولاراً في عام ٢٠٣٠؛
- مضاعفة حصة الصناعة التحويلية من القيمة المضافة (من ٥,٣ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٣٠)؛
- تحديث القطاع الزراعي لتحقيق هدف الأمن الغذائي وبلوغ إمكاناته في تنويع الصادرات؛
- انتقالٌ في مجال الطاقة يسمح على وجه الخصوص بتخفيض معدل النمو السنوي لاستهلاك الطاقة الداخلى إلى النصف (من ٦ في المائة سنويا في عام ٢٠١٥ إلى ٣ في المائة سنويا بحلول عام ٢٠٣٠)، وذلك بفضل سياسة الكفاءة في استخدام الطاقة وتطوير الطاقات المتجددة. وبالقيام بذلك، فإن الأمر يتعلق بتغيير هيكل الاستهلاك، وذلك بوضع سعر عادل للطاقة، حتى لا يُستخرج من باطن الأرض إلا ما هو ضروري للتنمية. ومن شأن ذلك ضمان دعامة للأجيال المقبلة؛
- تنويع الصادرات لدعم تمويل النمو الاقتصادي في مواجهة تضاؤل الموارد الهيدروكربونية المتوقع خلال هذه الفترة.

وتهدف رؤية عام ٢٠٣٠ التي وضعت في عام ٢٠١٥، بدعم من نموذج النمو الجديد، إلى زيادة الصادرات بمعدل سنوي قدره ١٨ في المائة خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، مع منح الأولوية للقارة الأفريقية. والواقع أنه فيما يتعلق بالتكامل الإقليمي، فإن البلد ليس متكاملا في بقية القارة إلا قليلا. وتتكون الصادرات الجزائرية أساسا من الهيدروكربونات. وفي عام ٢٠١٧، لم تمثل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى سوى ٠,٤٣ في المائة من مجموع صادرات البلد، ولم تمثل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سوى ٥,٩٩ في المائة. ولم تتجاوز حصة الواردات من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ٠,٤٠ في

المائة، ولم تتجاوز حصة الواردات من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ٤٫٦٦ في المائة. وشكلت الواردات الجزائرية من أوروبا وآسيا ٧٨٫٨٦ في المائة من إجمالي واردات البلد.

وبالإضافة إلى ذلك، يجري وضع استراتيجية وطنية للتصدير للتعجيل بتنويع الصادرات. وتحدد هذه الاستراتيجية، التي وُضعت بطريقة استشارية، السياسات العامة الشاملة لعدة قطاعات، ولكنها تحدد أيضا التدابير الموجهة نحو القطاعات ذات الأولوية، بالنظر إلى إمكاناتها الإنمائية. وفي المرحلة الأولى، اختيرت أربعة قطاعات للحصول على دعم محدد، وهي الأغذية الزراعية، والصيدلة، والمكونات الإلكترونية، وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

٣- الإنتاج

٣-١ التنويع

لا يزال قطاع الهيدروكربونات يهيمن على الاقتصاد الجزائري، وهو يمثل ثلث القيمة المضافة. وخلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٩، كانت هذه الحصة قريبة من نصف الناتج المحلي الإجمالي (٤٧ في المائة). ومع انخفاض أسعار النفط، الذي بدأ في صيف عام ٢٠١٤، استفادت الخدمات من انخفاض حصة قطاع الهيدروكربونات من الناتج المحلي الإجمالي أكثر مما استفادت الزراعة والصناعة التحويلية، وهما المحركان التقليديان للتحول الهيكلي. ومع ذلك، فقد استفاد هذان القطاعان أكثر من غيرهما من برامج تحسين الأداء والإعانات الحكومية على مدى العقد الماضي.

واستفاد القطاع الزراعي من برنامج دعم خمسي للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، يرمي إلى تحقيق عدة أهداف، منها على سبيل المثال لا الحصر: زيادة الإنتاج من المنتجات ذات الاستهلاك الواسع (لا سيما القمح الصلب والحليب)، وتعميم أنظمة الري الزراعي وتوسيعها بحيث يتوخى أن تغطي ١,٦ مليون هكتار بحلول عام ٢٠١٤، وتحديث المستثمرات الفلاحية واستحداث نظام لتنظيم المنتجات الزراعية ذات الاستهلاك الواسع فيما يتعلق ببعض المنتجات (الحبوب، والحليب، واللحوم، والخضروات، الخ). وكان هناك أمل في تحقيق نمو في القطاع الزراعي بمعدل يزيد عن ٨ في المائة خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤. إلا أن النمو لم يتجاوز في نهاية المطاف نسبة ٧ في المائة. وقد انخفض معدل النمو هذا إلى النصف تقريبا (٤ في المائة) في السنوات الثلاث الماضية. بيد أنه تنبغي الإشارة إلى انخفاض في تقلب النمو، ويعود ذلك بوجه خاص إلى الأخذ بتقنيات الري الحديثة وإلى إدارة أكثر ترشيدا لمسارات المحاصيل.

ولا تزال المحاصيل الكبيرة تعتمد على هطول الأمطار والظروف المناخية. وتعد الجزائر ثالث أكبر مستورد للقمح ومسحوق الحليب في العالم، وذلك بعد مصر وإندونيسيا بالنسبة للقمح، والصين وفيتنام بالنسبة لمسحوق الحليب. وفي هذا الصدد، لم يتسن تحقيق هدف تخفيض الواردات. وبالنسبة للقمح، زادت الواردات (من حيث الحجم) بأكثر من ٨ في المائة بعد تنفيذ البرنامج الخمسي. وبالنسبة لمسحوق الحليب، تضاعفت الواردات تقريبا. ونتيجة لذلك، وُضعت خطة عمل تسمى ''فلاحة ٢٠١٩'' في عام ٢٠١٦ مع أفق للتنفيذ يمتد إلى عام ٢٠١٩ (انظر الإطار أدناه). وتُظهر النتائج الأولية أن الركيزة الثالثة (تربية المائيات) من خطة العمل كانت الأفضل من حيث الأداء. ولم يتحقق بعدُ هدف تخفيض الواردات (أكثر من ملياري دولار أمريكي) وزيادة الصادرات الزراعية (١,١ مليار دولار أمريكي).

وبسبب هيمنة الهيدروكربونات على هيكل الناتج المحلي الإجمالي، وعلى الصادرات، عانت الصناعة التحويلية من متلازمة الداء الهولندي. وبلغت حصة الصناعات التحويلية من القيمة المضافة الإجمالية ١٣ في المائة قبل عام ١٩٩٩. وبين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٦، ارتفعت هذه الحصة إلى ١٤ في المائة، بعد أن انخفضت إلى ١٠ في المائة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٩. ولا يزال القطاع الخاص يشكل إلى حد كبير العنصر الغالب في أربع شعب من شعب الصناعة السبع. وبالنسبة لجميع الصناعات، تبلغ حصة القطاع الخاص ٦٥ في المائة. وهذه الزيادة في حصة القطاع الخاص هي نتيجة لفك ارتباط الدولة أكثر من كونها تعكس دينامية خاصة بالقطاع الخاص، على الرغم من البرامج المختلفة التي وضعت لدعم تنمية القطاع الخاص وضمان الارتقاء به (مصرف التنمية الأفريقي، البنك الدولي، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وما إلى ذلك).

وبلغ معدل نمو الصناعة التحويلية مؤخرا (٢٠١٠-٢٠١٧) ٤ في المائة فقط. وشهد قطاع البناء والأشغال العمومية تراجعاً في نموه إلى ٦ في المائة نتيجة لتباطؤ الاستثمار العام.

وعلى مدى العقدين الماضيين، شهد قطاع ''الخدمات القابلة للتداول التجاري''[٣] أكبر معدلات النمو، بعد قطاع ''البناء والأشغال العمومية''. وتتطور ''الخدمات غير القابلة للتداول التجاري'' بنفس معدل الصناعة التحويلية تقريبا.[٤] ويهيمن القطاع العام على هذه الخدمات، سواء كان ذلك من خلال القطاع العقاري، بسبب برامج بناء المساكن الضخمة التي تنفذها الحكومة، أو من خلال الخدمات المصرفية التي لا تزال تهيمن عليها المصارف الحكومية الستة. ولا يزال تطور سوق الأوراق المالية يتسم بالضعف والبطء. وحتى أغسطس ٢٠١٨، لم يكن تكوين رأس المال يتجاوز ٤٥ مليار دينار (حوالي ٣٧٨ مليون دولار أمريكي) بالنسبة لناتج محلي إجمالي يبلغ حوالي ٢٠ ألف مليار دينار.

وفيما يتعلق بالمساهمة في النمو، شكل الطلب المحلي، في كامل الفترة (١٩٩٠-٢٠١٦)، محركا هاما، ويرجع ذلك بوجه خاص إلى الإنفاق العام المستدام. وفيما يتعلق بالفترتين ١٩٩٠-١٩٩٩ و٢٠١٠-٢٠١٦، أدى الطلب المتنامي من جانب الأسر المعيشية والاستثمار إلى دفع عجلة النمو. وخلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٩، كان الطلب الخارجي، الذي شهد نموا كبيرا في صادرات الهيدروكربونات، هو المحرك الرئيسي. وفي هذه الفترة، كانت الهيدروكربونات في طليعة الصادرات.

وتملك الجزائر أعلى مؤشر لتركيز الصادرات[٥] في المنطقة دون الإقليمية على مدى الفترة بأكملها. وفي الواقع، لقد بلغ هذا المؤشر في عام ١٩٩٥ مستوًى قدره ٠,٥٢، في حين بلغ المؤشر بالنسبة للمغرب ٠,١٦ ولتونس ٠,٢١. وبعد عشرين عاماً (٢٠١٦)، ظل مؤشر الجزائر مستقرا (٠,٥٠)، أُسوة بالمغرب (٠,١٧)، في حين تحسن مؤشر تونس بشكل كبير (٠,١٣). ويتعزز تطور هذا المؤشر بعدد المنتجات المصدرة. وفي الوقت الذي تكابد فيه الجزائر من أجل وضع أكثر من ١٠٠ منتج في السوق الدولية، يُصدِّر المغرب وتونس ما بين ٢٠٠ و٢٣٠ منتجاً. وعلاوة على ذلك، يبين تحليل طبيعة الصادرات ومحتواها أن المنتجات الجزائرية تتكون بصورة رئيسية من الهيدروكربونات والمشتقات الهيدروكربونية. وبالنسبة للمغرب وتونس، تنتمي جميع هذه المنتجات تقريبا إلى فئة الصناعات التحويلية والزراعة. وفي عام ٢٠١٦، صدرت الجزائر منتجات أقل (٩٣) مما كانت عليه قبل عشرين عاماً (٩٩ في عام ١٩٩٥). ومن ثم فإن هامش التراجع ضئيل. ولهذا الغرض، بدأت وزارة التجارة مشاورات وطنية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ بشأن وضع الاستراتيجية الوطنية للتصدير خارج المحروقات.

وبالإضافة إلى ذلك، تركزت التبادلات التجارية على عدد قليل من البلدان. وفيما يتعلق بالموردين، تتقاسم خمسة بلدان سوق الواردات الجزائرية. واستأثرت هذه البلدان الخمسة بنسبة ٥٨ في المائة من الواردات في عام ٢٠٠٠. وفي عام ٢٠١٦، انخفضت هذه الحصة إلى ٥٢ في المائة. وتمت إزاحة فرنسا، التي كانت تحتل المركز الأول في عام ٢٠٠٠ (١٦,٥ في المائة)، على يد الصين في عام ٢٠١٣. فقد بلغت حصة هذه الأخيرة ١٨ في المائة من إجمالي واردات الجزائر في عام ٢٠١٦. وفيما يتعلق بالزبائن، تشهد الصادرات تركيزا أكبر. وفي الواقع، استأثر أكبر خمسة زبائن للجزائر بنسبة ٦٧ في

[٣] النقل، والاتصالات، والفنادق، والمقاهي، والمطاعم، والمحلات التجارية، والخدمات المقدمة للأسر المعيشية والشركات.

[٤] العقارات والخدمات المصرفية والمالية.

[٥] مؤشر هيرفيندال. كلما اقترب المؤشر من الصفر، زاد تنوع الصادرات. وكلما اقترب المؤشر من الوحدة، زاد تركيز الصادرات على عدد صغير من المنتجات.

المائة من الصادرات في عام ٢٠٠٠. وانخفضت هذه الحصة بعد ذلك إلى ٦٠ في المائة في عام ٢٠١٦. بيد أن إيطاليا لا تزال أكبر زبون للجزائر حيث تلقت ١٧,٥ في المائة من صادراتها في عام ٢٠١٦.

الشكل ٢:

تكوين القيمة المضافة

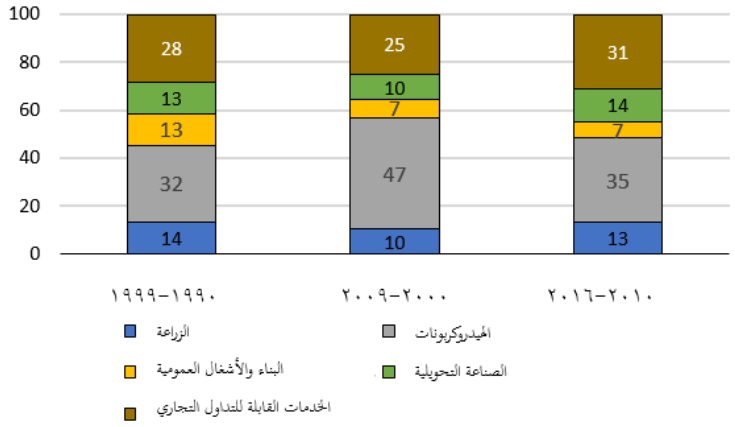

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٨؛

الشكل ٣:

النمو القطاعي (المتوسط، النسبة المئوية)

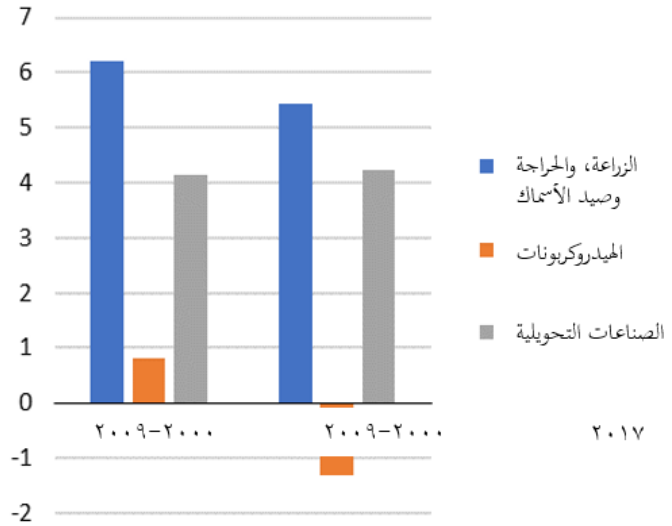

المصدر: البنك الدولي، ٢٠١٧؛ مؤشرات التنمية العالمية.

الشكل ٤:

تكوين الناتج المحلي الإجمالي (النسبة المئوية)

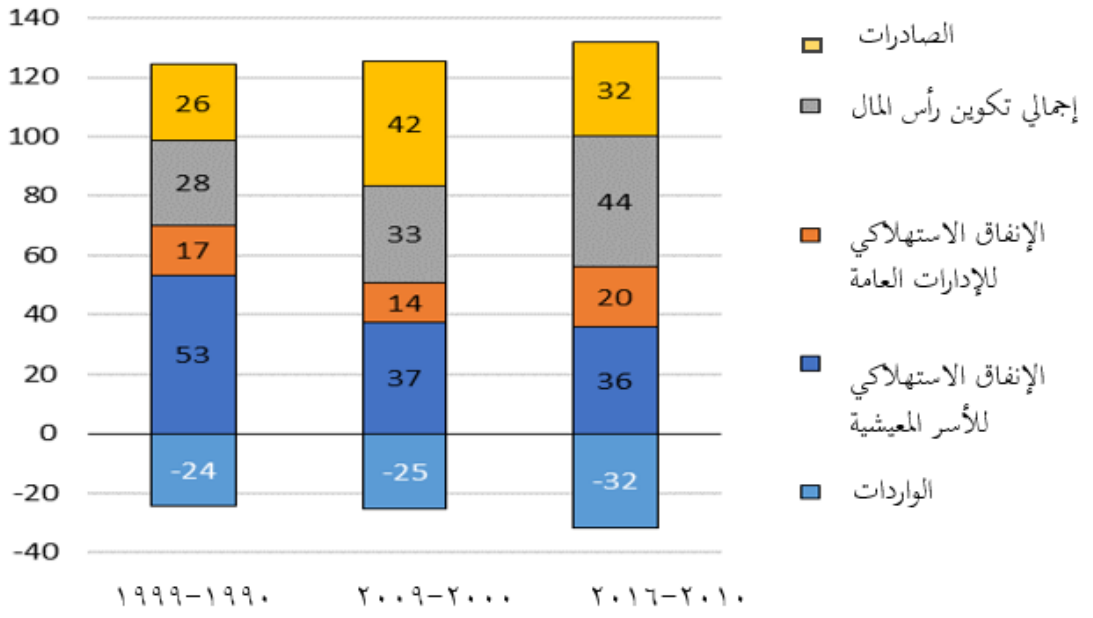

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اليونيدو).

الشكل ٥:

نمو النفقات (المتوسط، النسبة المئوية)

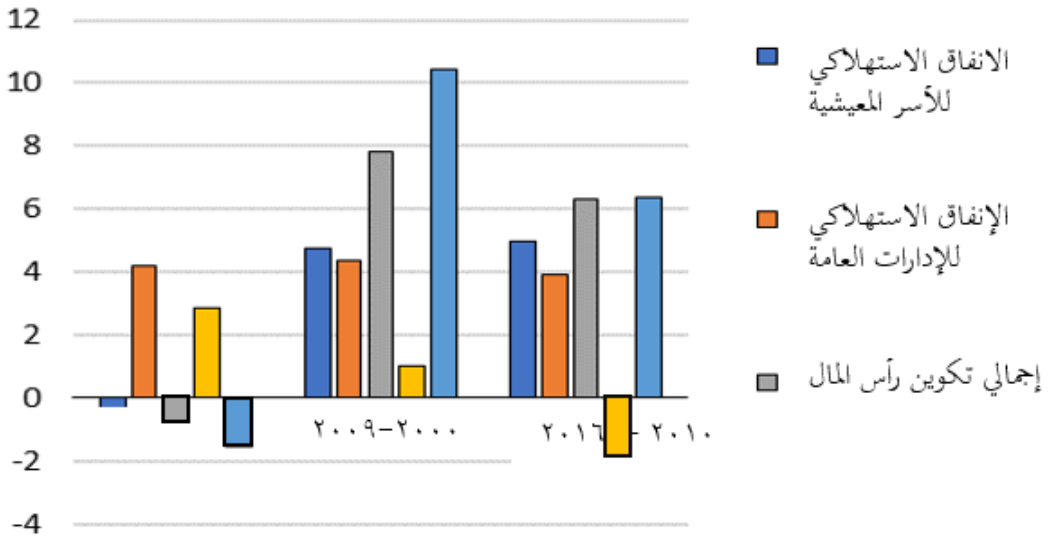

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اليونيدو) ٢٠١٨؛ الإحصاءات.

الشكل ٦:

الصادرات من البضائع (٢٠١٠-٢٠١٦، النسبة المئوية)

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، ٢٠١٢ و٢٠١٧؛

الشكل ٧ :

الواردات من السلع (٢٠١٠-٢٠١٦، النسبة المئوية)

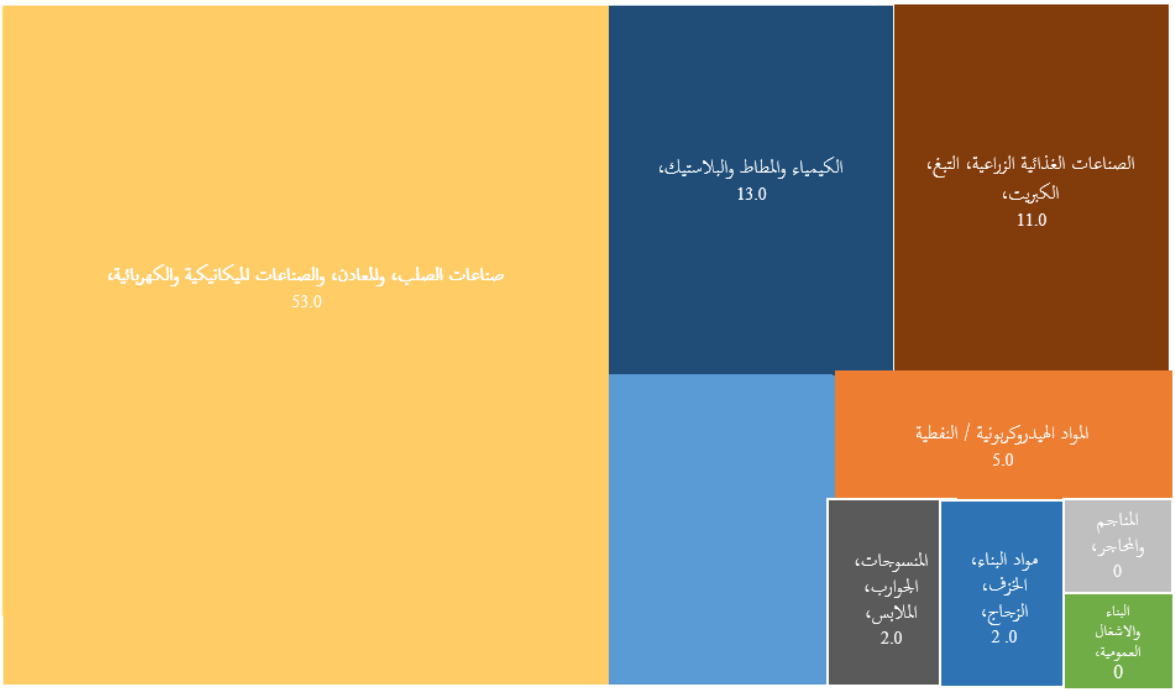

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، ٢٠١٢ و٢٠١٧.

خطة عمل "فلاحة ٢٠١٩"

شرعت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في خطة العمل هذه في عام ٢٠١٦. وتهدف الخطة إلى تحسين الإنتاجية والأمن الغذائي. وهي ترتكز إلى ثلاث ركائز: الزراعة والثروة الحيوانية، والغابات والأحواض المائية، وصيد الأسماك وتربية المائيات. وبالنسبة للركيزة الأولى، يتمثل الهدف في مواصلة الجهود المبذولة في البرنامج الخمسي للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤ لإدماج الشُّعب وتحديث المستثمرات الفلاحية. وبالنسبة للغابات والأحواض المائية، يتمثل الهدف في إقامة اقتصاد حرجي منظم حول تنمية قطاع الغابات، وتشجيع المنتجات الحرجية، وتشجيع السياحة البيئية. وأخيرا، بالنسبة للركيزة الثالثة، مصائد الأسماك وتربية المائيات، يتمثل الهدف في حماية موارد مصائد الأسماك من أجل زيادة الإنتاج بما يمكِّن من توليد فوائض للتصدير. وبحلول عام ٢٠٢٠، يجب تحقيق الأهداف التالية:

- نمو بنسبة ٥ في المائة؛
- إنتاج بقيمة ٣٠٠ ٤ مليار دينار بالسعر الحالي.[٦]
- معدل تشجير قدره ١٣ في المائة؛
- انخفاض في الواردات يزيد على ملياري دولار أمريكي؛
- صادرات تزيد على مليار دولار أمريكي (١,١ مليار دولار أمريكي)؛
- إيجاد حوالي ١,٥ مليون فرصة عمل.

وتتضمن خطة العمل هذه أهدافا بالأرقام للإنتاج المادي لمحاصيل معينة. ويبدو هدف النمو واقعيا. وبالنسبة للإنتاج ذي القيمة المضافة، فقد بلغ ٣٢٠ ٢ مليار دينار في عام ٢٠١٧، أي نصف القيمة المستهدفة.[٧] أما أهداف التجارة الخارجية (الواردات والصادرات)، فمن المرجح أن تكون هي الأكثر صعوبة في تحقيقها.

٣-٢ الروابط

تكابد الصادرات غير الهيدروكربونية لتبلغ ١,٥ مليار دولار أمريكي. ومن بينها سلع مصنعة منخفضة التجهيز، ولكن بحصص ضئيلة جداً، لم تتجاوز ٦ ملايين دولار أمريكي في عام ٢٠١٦. والمنتجات شبه المصنعة هي الفئة الوحيدة من المنتجات التي تتجاوز عائدات صادراتها ١٠٠ مليون دولار أمريكي سنوياً. وتتألف هذه المنتجات بصفة رئيسية من مشتقات صناعة النفط والبتروكيماويات، بما في ذلك المذيبات، واليوريا والأمونيا. ويعكس ذلك اندماجاً منخفضاً جداً في سلاسل القيمة العالمية؛ ولهذا تأثير كبير على ترتيب الجزائر وفقا لمؤشر التعقيد الاقتصادي. ويقيس هذا المؤشر مستوى تطور الاقتصاد وصادراته. وتحتل الجزائر المرتبة ٨٩ من بين ١٢٧ دولة، والمغرب المرتبة ٨٢، في حين تحتل تونس المرتبة ٤٥.

[٦] حوالي ٣٦ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة بالسعر الحالي.

[٧] حوالي ١٩,٥ مليار من دولارات الولايات المتحدة بالسعر الحالي.

وبالتالي فإن الاقتصاد الجزائري ينطوي على إمكانات كبيرة. وهناك مبادرات من شأنها، رغم أنها لا تزال ضعيفة، أن تساعد على بدء تنويع الصادرات. فقد رُصدت عمليات تصدير لمعدات زراعية وصناعية خفيفة إلى البلدان الأفريقية في عام ٢٠١٨. كما تم تصدير منتجات زراعية. ووفقاً للجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين، يمكن أن تبلغ صادرات الفواكه والخضروات الطازجة ٧٥ إلى ٨٠ مليون دولار أمريكي بحلول نهاية عام ٢٠١٨، بعد أن كانت ٥٧ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٧. وفي تلك السنة، كان الجزء الأكبر من هذه الصادرات يتألف من التمور بقيمة تبلغ نحو ٥١ مليون دولار أمريكي. واستناداً إلى إحصاءات التجارة الخارجية للأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٨، بلغت صادرات المنتجات الزراعية (الفواكه والخضروات) ٥٤,٥ مليون دولار أمريكي، تتألف جميعها تقريباً من التمور (٥١,٧ مليون دولار أمريكي).

وشكلت المعدات الصناعية ثلث الواردات الجزائرية، في حين شكلت المنتجات شبه المصنعة خُمس الواردات. وتألف نصف الواردات من سلع مصنعة. وخلال ٢٠ عاما، انخفضت واردات فئة الأغذية، والمشروبات، والتبغ بنحو ١٠ نقاط مئوية لفائدة فئة ''المعدات الصناعية'' وفئة ''المنتجات شبه المصنعة''. ويعزى ذلك إلى التطور الذي شهده فرع الأغذية الزراعية في القطاع الخاص خلال الفترة نفسها. وفي الواقع، ارتفعت حصة القطاع الخاص من القيمة المضافة الزراعية من ٤٨ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٨٣ في المائة في عام ٢٠١٦. ونتيجة لذلك، زاد هذا القطاع مساهمَته في الصادرات غير الهيدروكربونية بمقدار ٣,٥ أضعاف. ففي عام ٢٠٠٠، لم تمثل صادرات قطاع الأغذية الزراعية سوى ٥ في المائة من مجموع الصادرات غير الهيدروكربونية. وفي عام ٢٠١٦، ارتفعت هذه الحصة إلى ١٨ في المائة. وتتألف هذه الصادرات في المقام الأول من منتجات منخفضة التجهيز، وعلى وجه الخصوص التمور والمشروبات.

ويلخص الشكل الخاص بحيز المنتج هذا الوضع بشكل جيد. فالدوائر الملونة هي منتجات تتمتع فيها الجزائر بميزة نسبية واضحة تتجاوز واحد والدوائر الرمادية تشير إلى منتجات لا يملك فيها البلد ميزة نسبية واضحة. ويشير حجم الدائرة إلى أهمية هذه الميزة.[٨] وإذا نظرنا إلى دائرة الجزائر، فإن اللون الرمادي يهيمن، باستثناء بعض الدوائر الملونة. وترمز هذه الدوائر إلى النفط، والغاز الخام ومشتقاتهما. ويُلاحظ أن الدوائر البُنّية تمثل إمكانات الجزائر في مجال النفط والغاز. فهي خارج المركز في الرسم البياني، ما يعكس تدني اندماجها في الصناعة المحلية. وينطبق الشيء نفسه على منتجات أخرى مثل الأمونيا، ومختلف أنواع الأسمدة، وبعض المنتجات الزراعية، لا سيما التمور.

والجزائر غائبة عن المنطقة الوسطى من الرسم البياني. فهذه المنطقة، التي ترمز إلى منتجات التكنولوجيا العالية، تتيح الإدماج والعودة إلى سلسلة القيمة العالمية. ومن ناحية أخرى، عند مقارنة حالة عام ١٩٩٥ بحالة عام ٢٠١٦ من حيث حيز المنتجات، يتضح أن هناك خسارة في المزايا النسبية الواضحة في بعض المنتجات مثل الحديد الخام (7201-HS4)، والهيدروجينات والغازات الخاملة (HS4-2804)، والأغطية (HS4-6301) وقمصان الرجال والفتيان (6205-HS4). وبالنسبة للمنتجين الأخيرين، من الواضح أن المنافسة من المنتجات الصينية قد أحبطت أي صناعة محلية. وبالنسبة للحديد الخام، من المفارقات أن خصخصة أكبر شركة عامة للمعادن والحديد الخام، وهي شركة ''سيدار'' (المنبثقة عن إعادة هيكلة الشركة الوطنية للحديد والصلب)، لصالح شركة ''آرسيلور ميتال'' العالمية العملاقة في عام ٢٠٠١، أسفرت عن نتائج مختلفة . وقد دفع ذلك الحكومة إلى تأميم الشركة مرة أخرى في عام ٢٠١٥.

الشكل ٨:

[٨] لذلك كلما ازداد ''تلوين'' الرسم البياني، ازداد تنوع الاقتصاد.

تصدير السلع حسب مجموعة الاستخدام

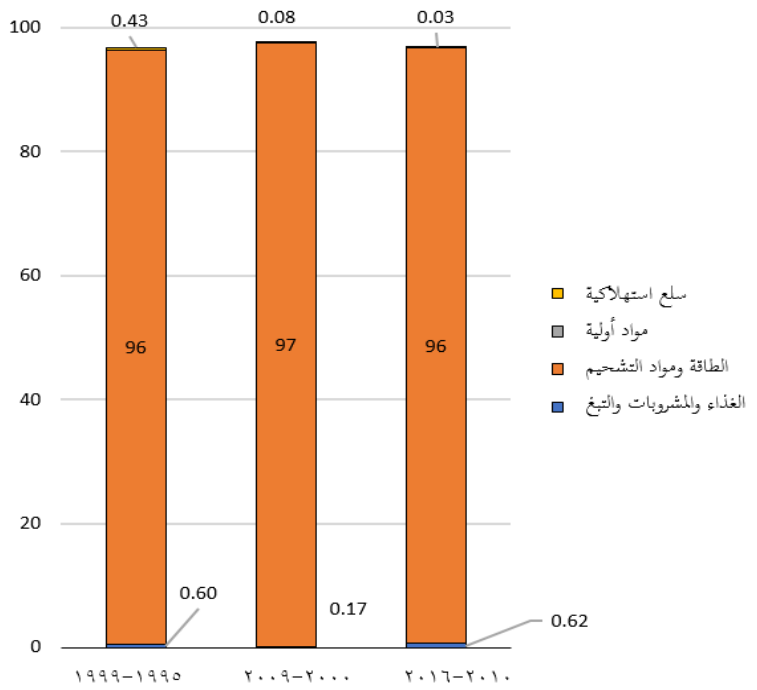

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، ٢٠١٢ و٢٠١٦.

الشكل ٩:

الواردات حسب مجموعة الاستخدام (بالنسبة المئوية)

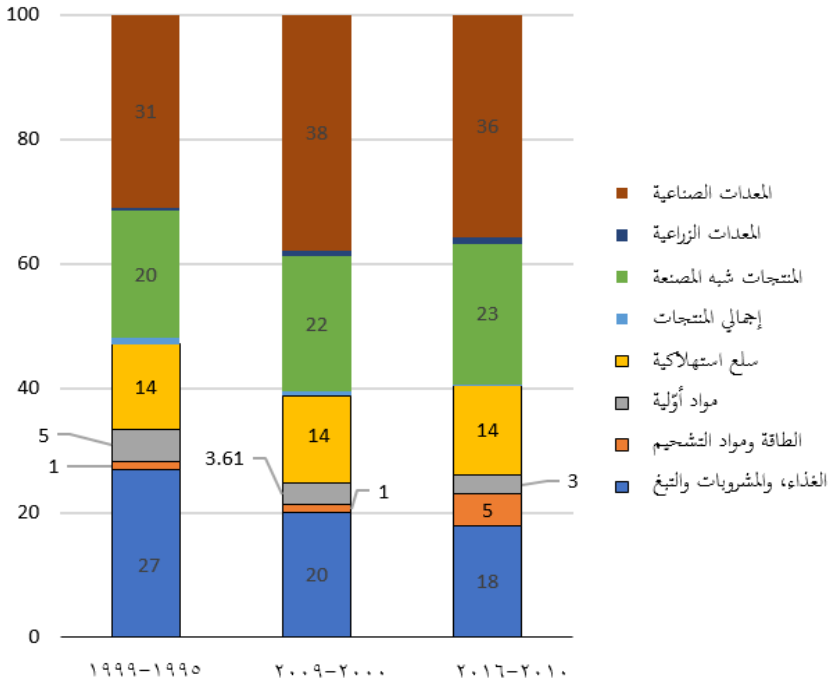

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، ٢٠١٢ و٢٠١٦.

الشكل ١٠:

حيز المنتج (الصادرات ٢٠١٦)

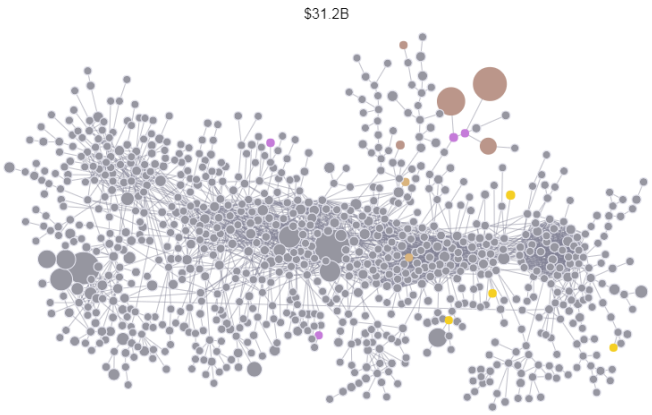

المصدر: http://atlas.cid.harvard.edu

٣-٣ التكنولوجيا

لم يتجاوز الاستثمار المباشر الأجنبي مطلقاً مبلغ ٦٠٠ مليون دولار أمريكي حتى أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ومع فتح قطاع الهواتف النقالة، ارتفع ارتفاعاً حاداً، متجاوزاً مليار دولار أمريكي للمرة الأولى. ويعكس عدم انتظام تدفق هذا الاستثمار الوارد التقلبات في جاذبية الجزائر على الصعيد الدولي. ولا يزال قطاع الهيدروكربونات القطاع الأكثر جاذبية له في الجزائر، حيث يسهم بنحو ٨٠ في المائة من الاستثمار المباشر الأجنبي الوارد.

وفي المنطقة المغاربية، تجتذب الجزائر أقل قدر من الاستثمارات المباشرة الأجنبية. وخلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٧، كان أكثر من نصفه من نصيب المغرب (٥٢ في المائة)، تليه الجزائر (٢٦ في المائة)، ثم تونس (٢٢ في المائة). وتلاشت في وقت لاحق الميزة التي اكتسبتها تونس في قطاع السياحة في أوائل التسعينات.

ونتيجة لسياسة الحكومة على مدى العقد الماضي، اجتذب قطاع الصحة وإنتاج الأدوية قدرا متناميا من الاستثمار المباشر الأجنبي. والمرتبة التي يشغلها قطاع البناء والأشغال العمومية والمياه هي نتيجة طبيعية للمشاريع الهيكلية الرئيسية التي شهدتها البلاد (الطرق السريعة، والسدود، والموانئ، وما إلى ذلك). ونظرا لندرة التمويل المقدم من الميزانية، من المرجح أن تنخفض هذه الحصة في المستقبل. ويمكن الحفاظ عليها عن طريق عمليات تمويل في إطار شراكة بين القطاعين العام والخاص يحكمها تشريع قيد الإعداد.

وفي أوائل العقد الأول من الألفية الجديدة، كان قطاع الاتصالات المتنقلة هو القطاع الوحيد الذي اجتذب أكبر قدر من الاستثمار المباشر الأجنبي بعد الهيدروكربونات. وبعد منح رخصتين (جيزي وأوريدو)، يشهد هذا القطاع عوضا عن ذلك تدفقات خارجة كجزء من إعادة الأرباح إلى الوطن. ويمكن للقطاع الزراعي أن يحل محلها بفضل الاستثمارات الأميركية في أوائل عام ٢٠١٨ في جنوب غربي البلاد ووسطها، حيث شُرع في إقامة مزارع حديثة كبيرة لتربية الماشية ومساحات كبيرة لزراعةِ الحبوب والأعلاف.

ويعاني تنويع الاستثمار المباشر الأجنبي الوارد، شأنه شأن الاستثمار الخاص المحلي، من بيئة أعمال غير مواتية وإطار تنظيمي متقلب. ويتجلى هذا في بنية الصادرات حسب مستوى تعقيدها التكنولوجي. والواقع أن السلع المصنعة موجودة بمستويات ضئيلة في هيكل الصادرات الجزائرية. وتملك الجزائر أقل حصة من منتجات التكنولوجيا المتوسطة والعالية في المنطقة دون الإقليمية.

ومع ذلك، من المأمول أن تتحسن الحالة في السنوات المقبلة، نتيجة لإدراك الحكومة الحاجةَ إلى التعجيل بتنويع الاقتصاد، مدفوعة في ذلك بأزمة الميزانية التي تبدو مستدامة. وهكذا، بدأت شركات خاصة جزائرية في عام ٢٠١٥ في تصدير منتجات إلكترونية عالية القيمة. وفي عام ٢٠١٦، تم توقيع عقد تصدير منتجات إلكترونية بقيمة ٥٠ مليون دولار أمريكي (سلع بترولية نظيفة وسلع تتعلق بتقنية الهاتف المحمول) مع البرتغال وإسبانيا. وفي عام ٢٠١٨، تم توقيع عقد مماثل مع إيطاليا. وهذه القيمة، التي تبلغ ٢,٥ مليون دولار أمريكي، يمكن أن تصل إلى ١٠ ملايين دولار أمريكي في عام ٢٠١٩. وفي حين أن القيم منخفضة نسبيا، فإنها تبشر بانبثاق دينامية جديدة للبلد.

ونظرا لأن الجزائر لديها قدر أكبر من الصناعات الثقيلة والبترولية في المنطقة، فإن مؤشر انبعاثات الكربون فيها أعلى مقارنة بالمغرب وتونس. ومع ذلك، بُذلت جهود كبيرة على مدى عشرين عاما. وقد انخفض المؤشر إلى النصف بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٤،[٩] من ٠,٤٤ إلى ٠,٢٣. ويعزى هذا الانخفاض، في جزء منه، إلى انخفاض النمو وفي جزء آخر إلى الجهود الرامية إلى بناء صناعات أقل كثافة في استخدام الطاقة.

الشكل ١١:

الاستثمارات المباشرة الأجنبية حسب القطاع (النسبة المئوية، ٢٠١٦)

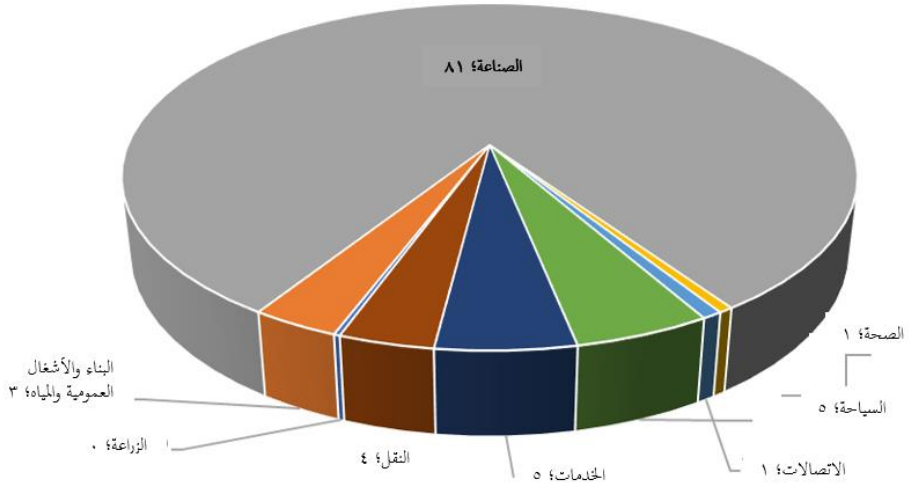

المصدر: الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار: http://www.andi.dz/index.php/en/declaration-d-investment/balance-of-declarations-d-investment-2002-2018

[٩] تاريخ آخر قيمة معروفة.

الشكل ١٢:

صادرات السلع المصنعة حسب مستوى التكنولوجيا (النسبة المئوية)

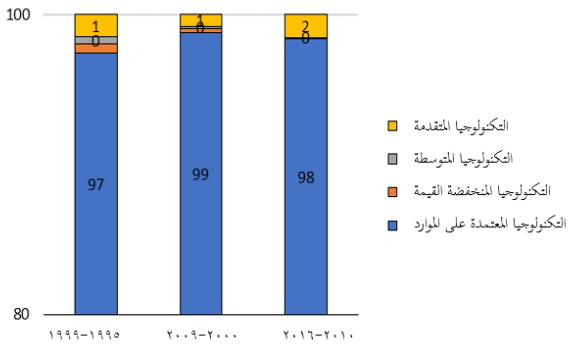

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx

الشكل ١٣:

التكنولوجيا المتوسطة والعالية في القيمة المضافة التصنيعية (النسبة المئوية)

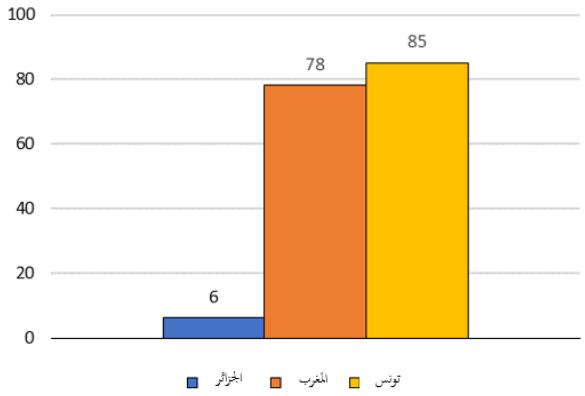

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx

الشكل ١٤:

انبعاثات ثاني أكسيد الكربون حسب المصدر (٢٠١٠-٢٠١٤، بالنسبة المئوية)

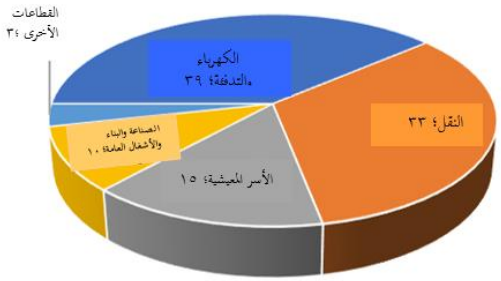

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية لعام ٢٠١٨.

الشكل ١٥:

انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

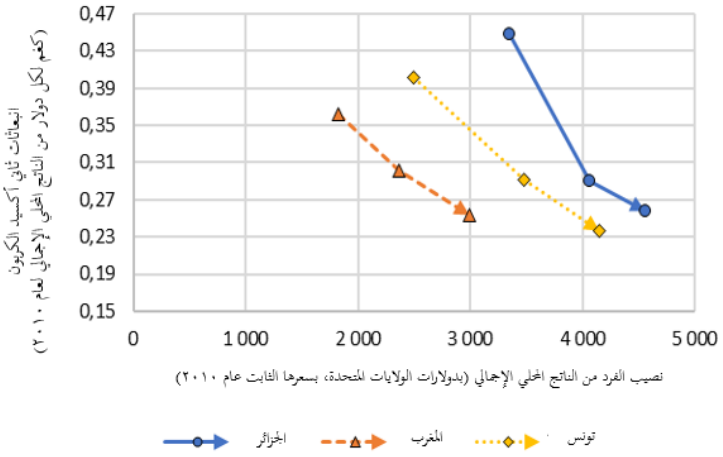

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية لعام ٢٠١٨.

٣-٤ خلاصة

تُلقي الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري بظلالها على عملية التحول الهيكلي. وقد حالت الصدمة النفطية الثانية لعام ١٩٨٦ دون إقامة صناعات تحويلية يمكنها أن تحل محل صناعة النفط. وعانت الصناعات الخفيفة والتقليدية القائمة من برنامج التعديل الهيكلي في تسعينيات القرن الماضي. وبالإضافة إلى ذلك، رفعت الواردات المنافِسة من الصين في بادئ الأمر، ثم من تركيا، تكلفة الفرصة البديلة المتمثلة في إقامة الصناعات التقليدية من جديد في قطاعات الصناعات الحرفية والجلود والمنسوجات. وانعكس ذلك على شكل الفضاء المنتج في الجزائر، الذي تراجعت إمكاناته بين عامي ١٩٩٥ و٢٠١٦. فالمنتجات الأربعة (الحديد الخام والهيدروجين والغازات الخاملة، والبطانيات، وقمصان الرجال والفتيان) التي كانت فيها للجزائر مزايا نسبية ظاهرة اختفت في غضون عشرين عاما رغم سياسات حفز الصناعة والتدابير المتخذة لحفز الصادرات غير الهيدروكربونية. واليوم، يواجه نموذج التنمية في الجزائر تحدياً يتمثل في تراجع قدرة الدولة على الحفاظ على النمو من خلال استثمارات عامة واسعة النطاق. وبات من الضروري أن يعتمد البلد على تنمية القطاع الخاص لإبعاد الاقتصاد الجزائري عن اعتماده على قطاع الهيدروكربونات.

٤ – العمالة

٤–١ إنتاجية العمل

يعكس تطور العمالة بحسب القطاع، على الأمد الطويل، بعض التوسع في القطاع الثالث من قطاعات الاقتصاد الجزائري على حساب الزراعة والصناعات التحويلية. وبالفعل، فقد ارتفعت حصة قطاع الخدمات من مجموع العمالة من ٥٠ في المائة عام ١٩٩٠ إلى ما يقرب من ٥٨,٩ في المائة عام ٢٠١٨. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة تشمل موظفي الإدارات المركزية والمحلية الذين يمثلون ما بين ٦٥ في المائة و٧٥ في المائة من مجموع الخدمات. ويمثل القطاع الفرعي ''التجارة''، الذي يشمل أساسا ''البيع بالتجزئة والبيع بالجملة'' ١٥ في المائة. ومثلت ''الخدمات القابلة للتداول التجاري'' ٢٦ في المائة من إجمالي الخدمات في عام ٢٠١٨.[١٠] وكانت هذه النسبة ١٣ في المائة عام ٢٠١٠. وهذه الفئة من الخدمات هي الأقرب إلى مفهوم تحول الاقتصاد إلى القطاع الثالث.

وانخفضت حصة قطاع البناء في البداية من ١٤ في المائة إلى ١٠ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠١، لكنها بلغت ١٧ في المائة عام ٢٠١٨، بفضل الاستثمارات العامة في هذا القطاع. وتعزى هذه الزيادة بوجه خاص إلى مشاريع الإسكان التي تشمل بناء ٥ ملايين مسكن ومشاريع الأشغال العمومية والطاقة المائية الكبيرة، ومنها بناء الطريق السريع شرق غرب، وهو طريق يبلغ طوله أكثر من ١٢٠٠ كيلومتر، والعديد من السدود والجسور.

وانخفضت حصة قطاع الصناعة في مجموع العمالة من ١٥,٥ في المائة عام ١٩٩٠ إلى ١٣,٥ في المائة عام ٢٠١٨. ويشمل هذا الرقم الهيدروكربونات، التي تشكل نسبة منخفضة نسبياً من العمالة (٢ في المائة)، بل إنها انخفضت إلى ١ في المائة عام ٢٠١٨. وقد تم تحويل جزء من الوظائف التي فُقدت في الصناعات التحويلية، لا سيما الحكومية منها، في منتصف التسعينات، إلى الإدارة والزراعة، نتيجةً لبرنامج التعديل الهيكلي. ومن جهة أ خرى، أُنشئ الصندوق الوطني للتأمين على البطالة عام ١٩٩٤ من أجل ''امتصاص'' صدمة العمالة.

ويبين توزيع العمالة حسب نوع الجنس[١١] وجود نسبة أكبر من النساء في قطاع الصحة (٤٣ في المائة) والصناعات التحويلية (٢١ في المائة)، من نسبتهن في الإدارات العامة (١٢ في المائة). وتشكل النساء الأغلبية في مجال التعليم. ولا تنطوي الضوابط التنظيمية للأجور في الوظيفة العامة في الجزائر على أي تمييز يقوم على نوع الجنس، وهو ما حد من عدم المساواة بين الجنسين في الأجور في الوظيفة العامة. ولا توجد أي بيانات تتعلق بالقطاع الخاص.

وبين عامي ١٩٩١ و٢٠١٦، ارتفع نمو الإنتاجية الظاهرة لليد العاملة إلى متوسط قدره ٥ في المائة للزراعة، و٣ في المائة للخدمات، و–٢ في المائة للصناعة. وتنطوي هذه المعدلات المتوسطة على اتجاهات متباينة. فالإنتاجية في القطاع الصناعي كانت أعلى خلال الفترة ١٩٩١–٢٠١٣، حيث بلغت ٣٠ ألف دولار من دولارات الولايات المتحدة، مقارنة

---

[١٠] تتمثل هذه الخدمات أساسا في الخدمات المالية والأعمال التجارية العقارية والخدمات المقدمة للمؤسسات.

[١١] الديوان الوطني للإحصاء، ٢٠١٨. ''النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة خلال سبتمبر ٢٠١٨''، *البيانات الإحصائية رقم ٨٤٠*، كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

بعشرة آلاف دولار في مجال الخدمات ونحو ٣٠٠ ٦ دولار في مجال الزراعة.[١٢] وتشمل الصناعة قطاع الهيدروكربونات، وهو قطاع يستخدم رأس المال بكثافة عالية جدا. ويعزى انخفاض مستوى الإنتاجية في الصناعة إلى حد كبير إلى انخفاض مستوى الإنتاجية في قطاع الهيدروكربونات، الذي شهد انخفاضا في إنتاجِه الاسمي إلى النصف اعتبارا من عام ٢٠١٤.

وتستفيد الخدمات من ارتفاع مستويات الدخل الناتج في القطاع المالي (المؤسسات المصرفية أساساً) وفي القطاع العقاري، الأقل كثافة في اليد العاملة.

ومع ذلك، فإن الزراعة لحقت بالخدمات في عام ٢٠١٣ (٥٠٠ ١٣ دولار) ولحقت الخدمات بمستوى إنتاجية الصناعة في عام ٢٠١٤ (٥٠٠ ١٨ دولار). ومن ثم نلاحظ زيادة في إنتاجية قطاع الزراعة. والواقع أنها تعكس أثر الجهود المبذولة في هذا القطاع على مدى العقدين الماضيين. وقد تمت الإشارة في الفصل الأول إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في إطار ''خطة عمل فلاحة ٢٠١٩.'' وقبل فترة طويلة من هذه الخطة، نُفذت خطط للتنمية الزراعية بهدف تحسين مستوى مهارات القوى العاملة، من خلال تحسين التدريب. وقد نُفذت هذه الإجراءات المعززة للمهارات بالتشاور مع قطاع التكوين المهني. كما قامت المعاهد التقنية الزراعية بتدابير ''الإرشاد الزراعي'' لدعم المزارعين وتزويدهم بالخدمات الاستشارية من أجل تحسين استخدام الأسمدة، والتقنيات الجديدة في مجال البذر والزرع واحترام المراعي والري.

ويشير التطور في إنتاجية اليد العاملة خلال السنوات ٢٠٠١-٢٠١١ و٢٠١١-٢٠١٧ إلى أن الإنتاجية داخل القطاعات ظلت أعلى بكثير من الإنتاجية الشاملة لعدة قطاعات. وهذا يعكس تحولاً هيكلياً ضعيفاً في الاقتصاد الجزائري.

الشكل ١٦:

العمالة حسب القطاع (النسبة المئوية)

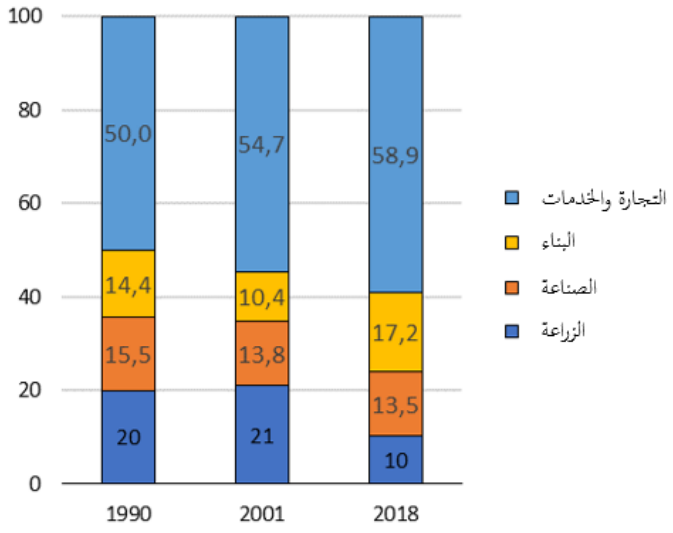

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر، (١٩٩٠، ٢٠٠١، ٢٠١٨)

[١٢] دولارات الولايات المتحدة الأمريكية بسعرها الثابت عام ٢٠١٠.

الشكل ١٧:

حصة العمل والإنتاجية (٢٠١٧)

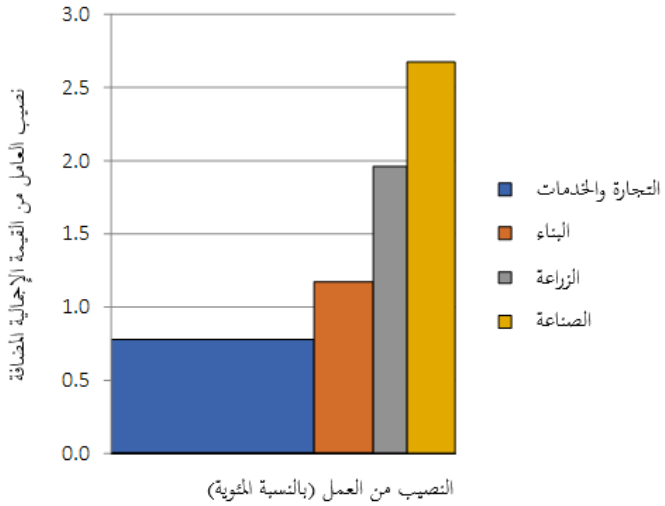

المصدر: حسابات من بيانات الديوان الوطني للإحصائيات عن الحسابات الاقتصادية للقيمة المضافة والدراسات الاستقصائية "التشغيل والبطالة" للفترة ٢٠٠١ و٢٠١١ و٢٠١٧.

الشكل ١٨:

تنقل العمالة (٢٠٠١-٢٠١٧)

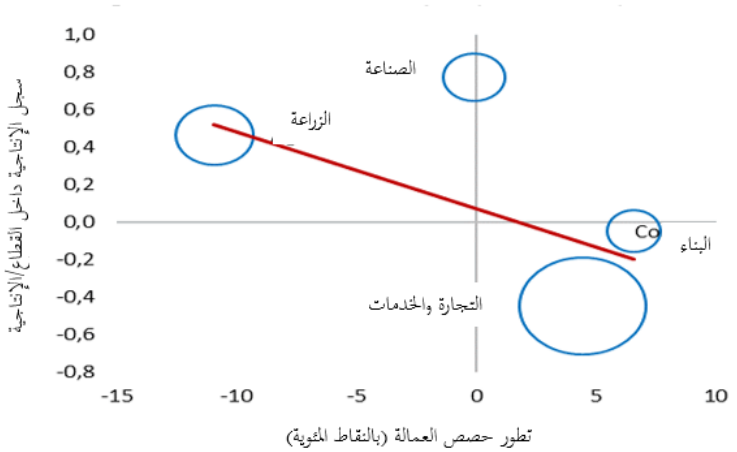

المصدر: حسابات من بيانات الديوان الوطني للإحصائيات عن الحسابات الاقتصادية للقيمة المضافة والدراسات الاستقصائية "التشغيل والبطالة" للفترة ٢٠٠١ و٢٠١١ و٢٠١٧.

٤-٢ العمل اللائق

كان لمختلف الإصلاحات التي أجريت في الجزائر من خلال برنامج التعديل الهيكلي وما أعقبه من انفتاح تجاري أثر كبير على هيكل سوق العمل. وفي الواقع، ارتفعت نسبة العاملين بأجر دائم من ٤٧ في المائة في عام ١٩٩٧، إلى ٣٨ في المائة في عام ٢٠١٨، بعد أن انخفضت إلى ٣٣ في المائة في عام ٢٠١٠. ويعود السبب الأول إلى انكماش النشاط

الاقتصادي في التسعينات. ويرجع ذلك إلى الحالة الأمنية. والسبب الثاني اللصيق بالأول هو حل مئات من المؤسسات المملوكة للدولة، كجزء من إصلاح المؤسسات الذي بدأ في أوائل التسعينات. وقد بدأ هذا الإصلاح بالاستقلالية القانونية والمالية الممنوحة للمؤسسات المملوكة للدولة خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٦. وفي الوقت نفسه، تم تنفيذ برنامج للتطهير المالي لإعادة رسملتها. وكلف هذا البرنامج ١١٠ مليار دينار (حوالي ٩٢٤ مليون دولار أمريكي) في عام ١٩٩٧، أو ١,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وخلال الفترة نفسها، تلقت دواوين استيراد الأغذية والشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية والشركة الوطنية للكهرباء والغاز ١٨٧ مليار دينار (١,٥ مليار دولار أمريكي) في إطار تطهيرها المالي، أو ٦,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ورغم عمليات التطهير هذه، اضطرت الدولة الجزائرية إلى إطلاق أول برنامج خصخصة لـ ١ ٣٠٠ مؤسسة مملوكة للدولة في نيسان/أبريل ١٩٩٦. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٨، تم حل ٨٢٧ شركة مملوكة للدولة وبيعت ٤٦٤ شركة للعاملين فيها، ما أدى إلى فقدان ٣٦ ألف وظيفة.

وارتفعت نسبة فئة ''العاملين بأجر غير الدائمين والمتدربين'' من ١٩ في المائة في عام ١٩٩٧ إلى ٣١ في المائة بعد عشرين عاما. ويعكس ذلك الزيادة في العمالة غير المستقرة في سوق العمل الجزائرية. وهذه الفئة من الموظفين تُشغل بعقود محددة المدة، وهي بالضرورة غير قابلة للتجديد. وتجدر الإشارة إلى أنه رغم جميع الحوافز الضريبية وشبه الضريبية والحوافز التي منحتها الدولة الجزائرية لتشجيع ريادة الأعمال، وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها، بقيت حصة أرباب العمل والعاملين لحسابهم الخاص مستقرة على مدى السنوات العشرين الماضية.

ولا تزال هناك اختلافات كبيرة جدا بين الجنسين بالنسبة لهذه المراكز المختلفة. فالنساء العاملات الدائمات يشكلن أغلبية كبيرة (٥١ في المائة مقابل ٣٥ في المائة للرجال) لأن النساء يشكلن الأغلبية في قطاعي التعليم[١٣] والصحة حيث تكون عقود الخدمة العامة من النوع غير محدد المدة. ومع ذلك، فإن رائدات الأعمال أقلية (٢١ في المائة مقابل ٣٠ في المائة للرجال).

وتشير التقديرات إلى أن البطالة في عام ٢٠١٨ بلغت ١١,١ في المائة، بانخفاض طفيف (٠,٦ نقطة مئوية) عن عام ٢٠١٧. وهي تمسّ النساء أكثر (١٩,٥ في المائة) مقارنة بالرجال (٩٪).

ولا يحمل ما يقرب من نصف العاطلين عن العمل شهادة أو تدريبا. وبالنسبة للفئات الأخرى، فإن حمل شهادة لا يعني الاندماج المهني. وفي الواقع، لا يحصل على وظيفة سوى واحد من كل أربعة خريجين من التعليم العالي أو التدريب المهني في نهاية الدراسة. وقد أصبح الخروج من البطالة يأتي متأخرا أكثر فأكثر. وكان نحو ٦٠ في المائة من العاطلين عن العمل في هذه الحالة لمدة سنة على الأقل. ويقول أكثر من ٤٦ في المائة من العاطلين عن العمل إنهم عملوا في الماضي. وعمل ثلاثة أرباع هذه الفئة من العاطلين عن العمل (٧٥ في المائة) كموظفين غير دائمين وبشكل رئيسي في القطاع الخاص.

ويواجه الشباب صعوبة أكبر في الحصول على العمل، وهو سمة من سمات شمال أفريقيا بكاملها. وبلغ معدل بطالة الشباب ٢٨,٢ في المائة خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٧، مقارنة بنسبة ٢٥,٦ في المائة بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٩. وفي عام ٢٠١٨، بلغ ٢٦,٤ في المائة مع انخفاض طفيف (١,٩ في المائة) مقارنة بعام ٢٠١٧.

[١٣] في عام ٢٠١٨، شكلت النساء ٦٣ في المائة من القوة العاملة في مجال التعليم.

ويقدر الديوان الوطني للإحصائيات أن القطاع غير الرسمي يشكّل نحو ٤٠ في المائة من مجموع العمالة[١٤] في الفترة ٢٠٠١-٢٠١٤. ويعمل الرجال في القطاع غير الرسمي (٤١ في المائة) أكثر من النساء (٢٤ في المائة). وتعاني منه المناطق الريفية (٤٤ في المائة) أكثر من المناطق الحضرية (٣٥ في المائة)، لا سيما أن العمالة الموسمية في الزراعة تشمل حصة كبيرة من العمالة غير المعلنة. ويمسّ العمل غير الرسمي غير المتعلمين أكثر (٢٦ في المائة) من العاملين الذين يحملون درجة جامعية (٧ في المائة). ومؤخرا في عام ٢٠١٨، قدَّر الديوان الوطني للإحصائيات، العمالة غير المصرح بها لدى الضمان الاجتماعي بحوالي ٤٢ في المائة في جميع القطاعات الاقتصادية.[١٥]

الشكل ١٩:

حالة العمالة (النسبة المئوية)

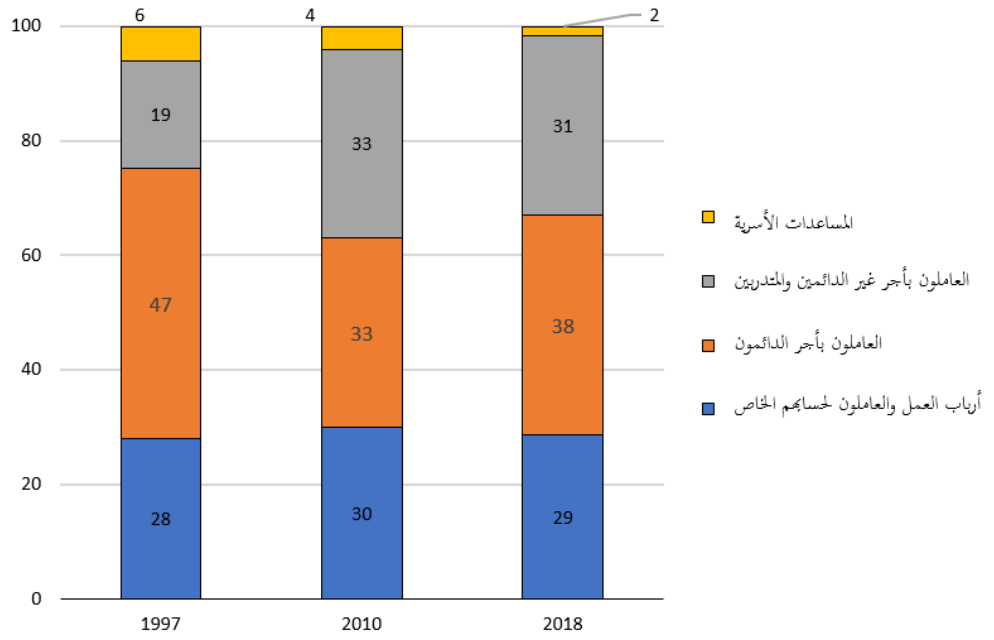

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، ''الدراسات الاستقصائية للعمالة والبطالة''، ٢٠١٠ و٢٠١٨.

[١٤] يقدر الديوان الوطني للإحصائيات حجم القطاع غير الرسمي انطلاقا من النسبة المئوية للسكان العاملين غير المنتسبين للضمان الاجتماعي، باستثناء العاملين في القطاع الزراعي. ''دراسة استقصائية عن العمالة بين الأسر المعيشية في عام ٢٠١٤''، *البيانات الإحصائية* رقم ١٩٨، السلسلة S، الإحصاءات الاجتماعية، شباط/فبراير ٢٠١٦.

[١٥] الديوان الوطني للإحصائيات، ''النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة خلال سبتمبر ٢٠١٨''، *البيانات الإحصائية* رقم ٨٤٠، كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، الصفحة ١٣.

الشكل ٢٠:

معدل بطالة الشباب (النسبة المئوية)

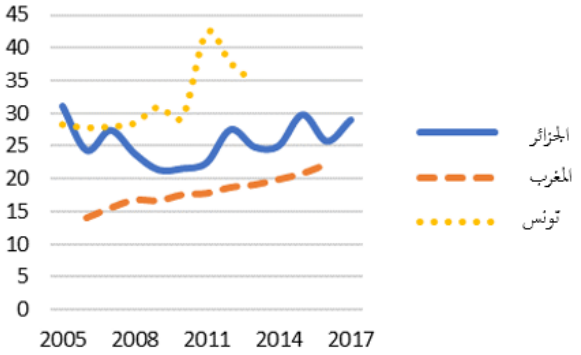

المصدر: مكتب العمل الدولي، بوابة الإحصاءات.

٤-٣ التعليم والمهارات

يعتبر معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب من أعلى المعدلات في المنطقة (٩٤ في المائة في عام ٢٠١٧)، وهو أقل بقليل من معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في تونس (٩٦ في المائة). وكان بالفعل مرتفعا جدا في أوائل التسعينات (قُدر بنسبة ٧٥ في المائة) مقارنة بالبلدان المجاورة. وقد شهد زيادة منذ ذلك الحين.

ويعد متوسط عدد سنوات الدراسة الأعلى في المنطقة. فعلى سبيل المثال، قضى السكان البالغون من العمر ٢٥ عاماً ما يقرب من ثماني سنوات (٧,٨) في النظام المدرسي. وبلغ هذا المتوسط ٣,٦ سنوات في عام ١٩٩٠. واستمرت في الزيادة بإلزام الفئة التي بلغت سن الدراسة بدخول المدرسة وإتمام المرحلة الابتدائية.[١٦] وتجدر الإشارة إلى أن الفتيات يدرسن بمعدل سنة واحدة أقل (٧,٦ سنوات) من الفتيان (٨,٦ سنوات)، استنادا إلى التقديرات الأخيرة (٢٠١٧).

وعلى الصعيد الوطني، تكون الفتيات إما على قدم المساواة مع الفتيان (الابتدائي والمتوسط) أو بأعداد أكبر (المدارس الثانوية). ويعزى التأخير (أقل بسنة واحدة بالنسبة للفتيات) إلى انقطاع تعليم الفتيات في بعض المناطق الريفية والنائية من البلد.

ونتيجة للجهود التي يبذلها البلد لتعميم التعليم وضمان مجانيته، انخفضت الأمية بأكثر من النصف بين عامي ١٩٩٨ و٢٠١٧، من ٣١ في المائة في عام ١٩٨٨ إلى ١٢ في المائة في عام ٢٠١٧.[١٧] وكان التعداد العام للسكان والمساكن لعام ٢٠٠٨ قد قدّر معدل الأمية بنسبة ٢٥ في المائة. وهذا المعدل أعلى بين النساء (٣٢ في المائة) منه بين الرجال (١٧ في المائة).

وبتحليل التوزّع المكاني لمعدل الأمية، نلاحظ أن أعلى المعدلات موجودة في مناطق السهوب المعروفة بأنها مناطق السكان الرحل، حيث تتركز الأنشطة أساسا في تربية المواشي والرعي والزراعة.

[١٦] يُحظر في الجزائر إقصاء طفل خلال هذه المرحلة.

[١٧] الجمعية الوطنية لمكافحة الأمية ''اقرأ''.

ويعد معدل التحاق الشباب بالتعليم (١٥-٢٤ سنة) مرتفعا جدا في الجزائر، حيث يبلغ حوالي ٩٤ في المائة. وهو أعلى بين الفتيات (٩٦ في المائة) منه لدى الفتيان (٩٢ في المائة). وهذه المستويات المرتفعة من التعليم وانخفاض معدلات الأمية تسمح للجزائر بالحصول على نتائج جيدة من حيث مستويات المهارات في سوق العمل: ٦٨ في المائة متوسطة المستوى، و١٧ في المائة عالية المستوى، و١٥ في المائة منخفضة المستوى.

وهذا يشكل رصيدا للجزائر في سياق التعجيل بالتحول الهيكلي لاقتصادها. غير أن نوعية نظام التعليم تخضع للتحسين. ومن المقرر أن يتم في المستقبل تحسين التدابير المتخذة في قطاع التدريب المهني لاستعادة المستبعدين من النظام التعليمي من أجل إدماجهم في سوق العمل في سبيل تحسين إمكانية توظيف الخريجين الشباب.

الشكل ٢١:

معدل إلمام الشباب بالقراءة والكتابة (بالنسبة المئوية)

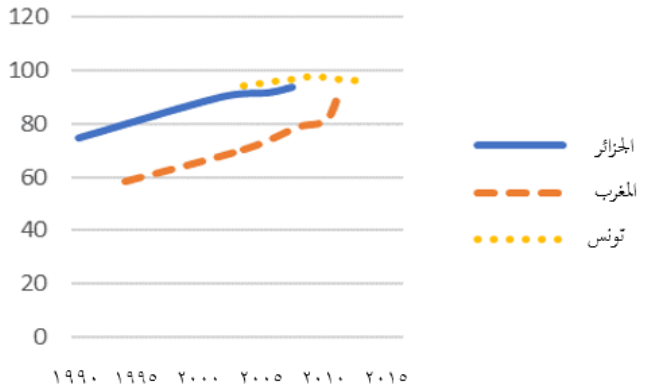

المصدر: بوابة اليونسكو الإحصائية: http://data.uis.unesco.org/index.aspx?

الشكل ٢٢:

المعدل الإجمالي للالتحاق بالتعليم الثانوي (بالنسبة المئوية)

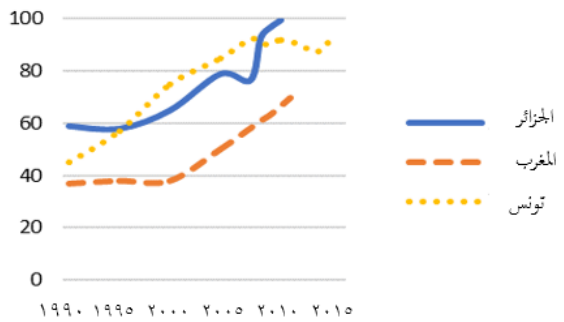

المصدر: http://hdr.undp.org/en/indicators/103006#

الشكل ٢٣:

متوسط عدد سنوات الدراسة (٢٥ سنة فأكثر)

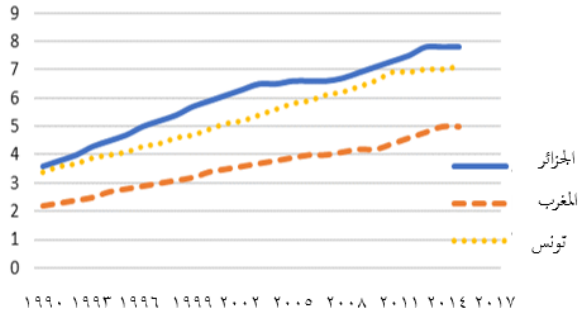

المصدر: بوابة اليونسكو الإحصائية: http://data.uis.unesco.org/index.aspx?

الشكل ٢٤:

مستوى المهارات (٢٠١٧، بالنسبة المئوية)

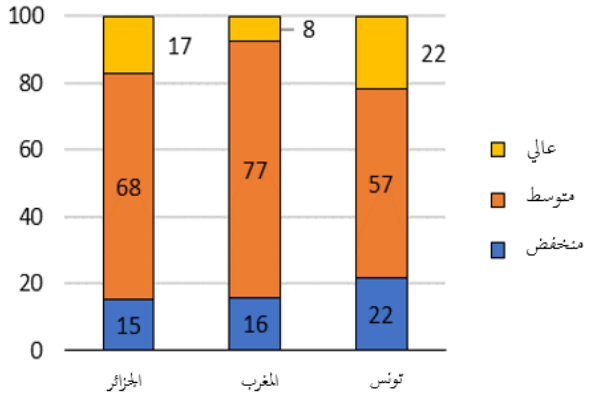

المصدر: http://hdr.undp.org/en/indicators/103006#

معدل نشاط الإناث: رصيد في حاجة إلى تثمين

يعد معدل مشاركة النساء في الجزائر (١٥ في المائة) الأدنى في المنطقة دون الإقليمية (المغرب، ٢٥ في المائة وتونس، ٢٤ في المائة). ورغم أن مستوى تعليمهن آخذ في الازدياد، إلا أن حصة متزايدة من القوة العاملة المحتملة لا تستخدم. وقد لحِق مستوى تعليم النساء بمستوى تعليم الرجل. وكثيرات منهن يكملن المرحلة الثانوية ويحصلن على نتائج أفضل في المدرسة من الرجال بشكل عام. غير أن ما يقرُب من نصف الشابات (اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٢٤ سنة) لا يتلقين تعليما ولا تدريبا، ناهيك عن توظيفهن. ولم يُترجم تحسن التحصيل التعليمي في تحسن كبير في فرص العمل بالنسبة للمرأة. فهي أقل من فرص الرجال، وكذلك من فرص النساء في البلدان أخرى.

وتعاني من هُنَّ في عداد القوى العاملة من ارتفاع معدل البطالة (٢٠,٧ في المائة) أكثر من الرجال (٩,٤ في المائة)، والفجوة بين الجنسين تتسع مع زيادة التحصيل التعليمي. أما الفجوة في الأجور بين الجنسين فلا تُذكر. ففي اللوائح الجزائرية، لا يوجد تمييز بين الجنسين في تحديد مستويات الأجور والمرتبات. ولا يوجد فرق كبير بين أجور الرجال وأجور النساء عندما يكون لديهم نفس مستويات التعليم. وترجع الفجوة الإيجابية في الأجور إلى أهمية تأثير اختيار

النساء اللاتي يلتحقن بالقوة العاملة: فالمرأة العاملة لديها في المتوسط مستوى تعليمي أعلى من مستوى الرجل. فأكثر من ٤٠ في المائة من العاملات يحملن شهادة من شهادات التعليم العالي مقابل ١٠ في المائة للعاملين. وبالإضافة إلى ذلك، تميل المرأة إلى شغل أفضل المناصب: فمن الأرجح أن تحصل على عقود غير محددة المدة، وأن تعمل في القطاع العام وتستفيد من الضمان الاجتماعي. وعلى المستوى الرسمي، التزمت الحكومة في خطة عملها لعام ٢٠١٨ بتعزيز مكانة المرأة في القوى العاملة، لا سيما عن طريق تشجيع وصولها إلى مناصب المسؤولية في القطاعين العام والخاص على السواء. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الخطة، رغم ما تنطوي عليه من نوايا حسنة، لا تحدد الجوانب العملية لتحقيق هذه الأهداف.

٤-٤ خلاصة

لقد بذلت الجزائر جهودا كبيرة في مجال التعليم. وهي واحدة من أكبر ٢٠ بلدا في العالم أحرزت تقدما كبيرا في الحصول على التعليم خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٠. فعلى سبيل المثال، يعتبر معدل إلمام الشباب بالقراءة والكتابة من أعلى المعدلات في المنطقة دون الإقليمية (٩٤ في المائة). وتحتل الجزائر المرتبة الأولى بين بلدان المنطقة دون الإقليمية من حيث عدد سنوات الدراسة بين السكان الذين تبلغ أعمارهم ٢٥ سنة فأكثر، حيث بلغ ٧,٨ سنوات في عام ٢٠١٧، مقارنة بمتوسط قدره ٣,٦ سنوات في عام ١٩٩٠.

وقد أتاح ذلك للجزائر تسجيل نتائج جيدة من حيث مستوى مهارات اليد العاملة لديها. وتشير التقديرات إلى أن ٦٨ في المائة من العاملين لديهم مستوى متوسط، و١٧ في المائة مستوى عال، و١٥ في المائة مستوى منخفض. غير أن التعليم ليس عاملاً يسمح بالوصول التلقائي إلى سوق العمل. وفي الواقع، لا يحصل على وظيفة سوى واحد من كل أربعة خريجين من التعليم العالي أو التدريب المهني في نهاية الدراسة. وفي حين بلغ المعدل الإجمالي للبطالة ١١,٧ في المائة في عام ٢٠١٨، بلغ معدل البطالة بين الخريجين الشباب ٢٨ في المائة. وتتأثر المرأة بالبطالة أكثر من الرجل، حيث تبلغ نسبة البطالة بينهن ١٩,٤ في المائة، مقابل ٩,٩ في المائة للرجال. وتعد مشاركة المرأة في سوق العمل الأدنى في المنطقة دون الإقليمية، حيث بلغ معدل عمالة النساء البالغات من العمر ٢٥ سنة وأكثر ١٣,٤ في المائة في عام ٢٠١٧.

وفيما يتعلق بالعمالة، تحول الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد خدمات دون أن يمر بمرحلة تصنيع. وبالفعل، ارتفعت حصة قطاع الخدمات من مجموع العمالة من ٥٠ في المائة عام ١٩٩٠ إلى ما يقرب من ٦٠ في المائة عام ٢٠١٨. ولا تزال الهيدروكربونات تسيطر على قطاع الصناعة، وهو قطاع يستخدم رأس المال بكثافة عالية جدا.

وأخيراً، تتصف العمالة في الجزائر بشيء من عدم الاستقرار. فنسبة العاملين بأجر دائم انخفضت من ٤٧ في المائة من الوظائف في عام ١٩٩٧ إلى ٣٨ في المائة في عام ٢٠١٨. ويحتل القطاع غير الرسمي أيضا مكانة هامة تقدر بنسبة تتراوح بين ٣٥ في المائة و٤٠ في المائة من مجموع العمالة.

٥- المجتمع

٥-١ التركيبة السكانية

بلغ عدد سكان الجزائر ٤٢,٢ مليون نسمة في ١ يناير/كانون الثاني ٢٠١٨، بعد أن كان ٢٥,٣ مليون نسمة في عام ١٩٩٠. وبدأت الجزائر تحولها الديمغرافي في منتصف الثمانينات، ويرجع ذلك أساسا إلى انخفاض سن الزواج وزيادة استخدام وسائل منع الحمل (الشكل ٢٧). فقد ارتفع متوسط سن زواج المرأة من ٢٣,٧ سنة في السبعينات إلى أكثر من ٣٠ سنة في عام ٢٠١٠. وفيما يتعلق بوسائل منع الحمل، زاد معدل انتشارها زيادة كبيرة، من ٣٥ في المائة في منتصف الثمانينات إلى أكثر من ٨٠ في المائة في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وتضاف إلى ذلك زيادة فرص حصول المرأة على التعليم، حيث ارتفع معدل التحاق الفتيات بالمدارس من ٤١,١ في المائة في أوائل السبعينات إلى أكثر من ٨٣ في المائة في أوائل القرن الحادي والعشرين.

ومع ذلك، يبدو أن التحول الديمغرافي قد توقف في بدايات العقد الأول من هذا القرن. ففي حين انخفض معدل الخصوبة من ٤,٥ في عام ١٩٩٠ إلى ٢,٥ في عام ٢٠٠٢، شهد مرحلة نمو حتى عام ٢٠١٣، حيث بلغ ٢,٩ طفل لكل امرأة. وفي غضون ١٠ سنوات فقط، بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٨، ونظرا لارتفاع معدل المواليد، زاد عدد السكان الجزائريين ٧,٦٣ مليون نسمة. وفي عام ٢٠١٧، وللسنة الرابعة على التوالي، تجاوز عدد المواليد الأحياء مليون مولود، فبلغ ١,٠٦ مليون مولود، بعد أن كان ٥٨٠ ألف مولود في أوائل القرن الحادي والعشرين. وتشير التوقعات الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات إلى أنه من المتوقع أن يصل عدد السكان الجزائريين إلى ٥٧,٨ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٤٠.

وعلى غرار البلدان الأخرى في المنطقة دون الإقليمية، انخفضت نسبة الإعالة بشكل حاد بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥، من ٨١,٣ في المائة إلى ٤٣,٨ في المائة. غير أنه لا بد من الإشارة إلى أن هذه النسبة ازدادت بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٥ بقيمة ٤٠,٤ في المائة. ويعزى ذلك إلى زيادة كبيرة في معدل المواليد، في حين أن القوة العاملة نمت بدرجة أقل نسبيا. وهكذا، وفي الوقت الذي يكافح فيه البلد من أجل إيجاد ما يكفي من فرص العمل، فإن سرعة النمو السكاني ستطرح تحديات كبيرة من حيث الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية.

ويطرح الضغط الديمغرافي تحديات، لا سيما في مجال الإسكان. وبفضل الظروف الاقتصادية المواتية للغاية خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٥، تمكنت الجزائر من تلبية الاحتياجات السكنية ببرامج طموحة جدا لبناء المساكن. وسمح الريع النفطي للبلد باتباع سياسة إسكان استباقية. وتهدف وزارة السكن، التي أنشئت في عام ١٩٧٧، إلى بناء ١٠٠ ألف وحدة سكنية في السنة. وهكذا، ورغم عدم وجود إحصاءات حديثة عن الظروف المعيشية للجزائريين في المدن، فإن نسبة سكان الحضر الذين يعيشون في موائل غير صحية لم تبلغ سوى ١١,٨ في المائة في عام ١٩٩٠، مقارنة بنسبة ٣٧,٤ في المائة في المغرب على سبيل المثال.

الشكل ٢٥:

معدل الخصوبة (عدد الأطفال لكل امرأة)

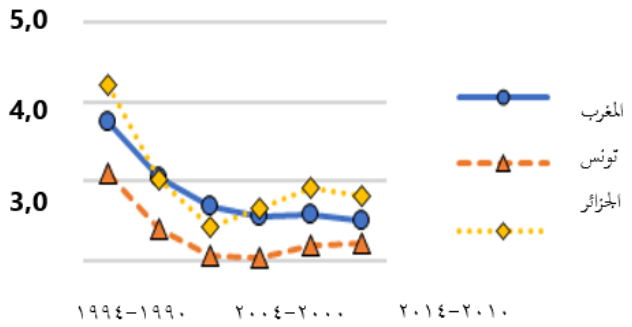

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة (٢٠١٧).

الشكل ٢٦:

نسبة إعالة الأطفال

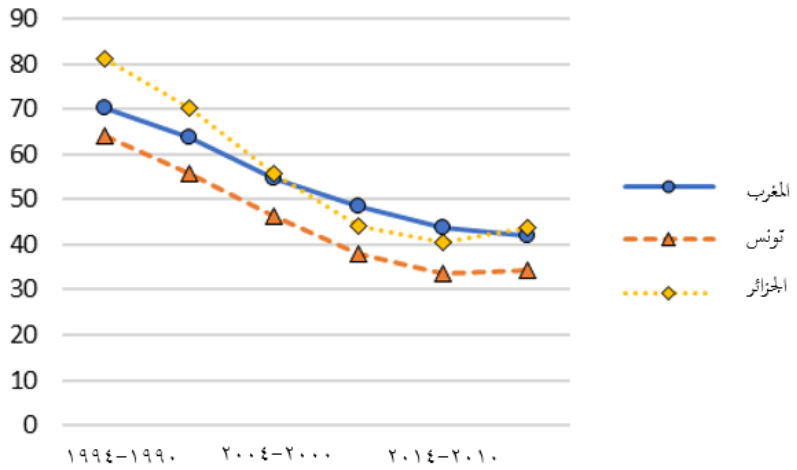

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة (٢٠١٧).

الشكل ٢٧:

الهرم السكاني (١٩٩٠ و٢٠١٥)

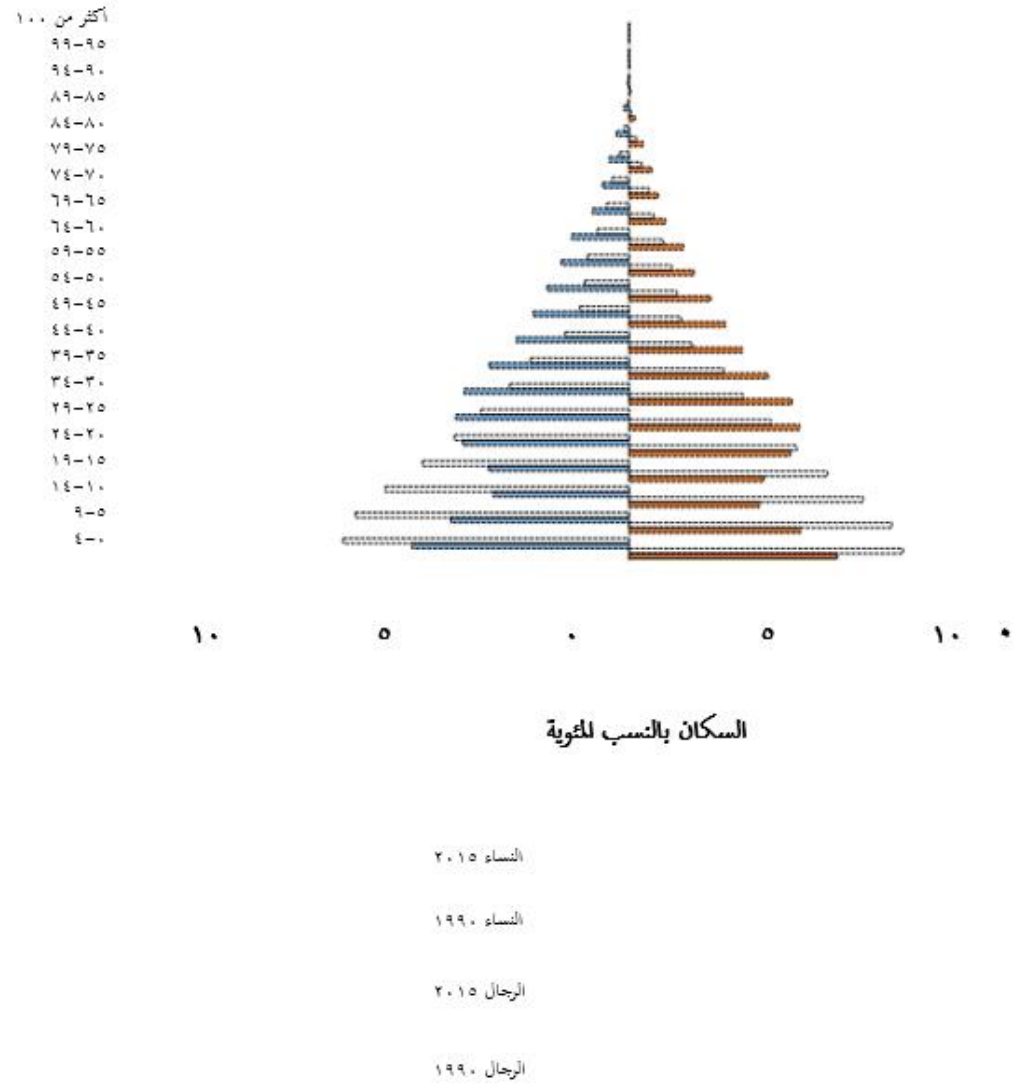

مصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة (٢٠١٧).

لقد كان السكن الاجتماعي دائماً أولوية بالنسبة للحكومات. ففي الفترة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٥، ازداد الاستثمار العام في الإسكان (البناء والصيانة). وارتفع إلى ما يقرب من ٢٤ مليار دولار أمريكي، أي حوالي ٢,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وقد نفذت الحكومة برامج مختلفة لبناء المساكن، بإعانات عامة. وبين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٣، بلغ عدد المساكن التي بُنيت بدعم من الدولة نحو ٤٩٠ ألف مسكن. وارتفع هذا العدد إلى ١,١ مليون بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٤.

سياسة السكن الاجتماعي في الجزائر

بذلت الجزائر جهداً كبيراً للتخلص من الأحياء القصديرية: فمنذ عام ١٩٦٢، وهو عام الاستقلال، وحتى عام ٢٠٠٨، زادت الحظيرة السكنية بمقدار ٣,٥ أضعاف.

ومنذ عام ٢٠٠٠، نفذت الدولة سياسة استباقية لبناء المساكن. ويمكن تصنيف الإعانات التي وضعتها لهذا الأمر إلى خمس فئات:

- إعانات مقدمة لأسعار الأراضي؛
- إعانات لتجهيز الأراضي بالمرافق؛
- إعانات مباشرة لبناء مساكن الإيجار الاجتماعي؛
- إعانات للبيع بالإيجار: يدفع المستفيدون ٧٥ في المائة من سعر المنزل على مدى فترة ٢٠ سنة بدون فوائد؛
- تخفيض ضريبة القيمة المضافة لبناء المساكن العامة.

وهناك خمسة أشكال من إنتاج المساكن: '١' المساكن الإيجارية العامة، الممولة من ميزانية الدولة، للأسر المعيشية الأقل رفاهاً (الدخل الذي يقل عن ١,٥ مرة عن الحد الأدنى للأجور)؛ '٢' ومساكن البيع بالإيجار للأسر المعيشية التي يتراوح دخلها بين ١,٥ و٦ أضعاف الحد الأدنى للأجور، تحت إدارة وكالة تحسين السكن وتطويره؛ '٣' والمساكن الترقوية العامة للأسر المعيشية ذات الدخل الأعلى؛ '٤' وما يسمى بالسكن ''المدعم'' لنفس فئة الأسر المعيشية للبيع بالإيجار، في المناطق الحضرية؛ '٥' والسكن الريفي، الذي يهدف إلى الحد من الهجرة الريفية. وبين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٠، تم بناء ما متوسطة ١٧٠ ألف وحدة سكنية كل عام. وسمحت عدة خطط خمسية خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٢، بإطلاق ٤٩٩ ٢٩٨ ٢ وحدة سكنية، منها ٧٨٧ ٤٠٢ ١ وحدة حضرية و٧١٢ ٨٩٥ وحدة ريفية. وتقضي الخطة الخمسية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤ بتوفير مليوني وحدة، مع تسليم ١,٢ مليون وحدة في نهاية عام ٢٠١٤، و٨٠٠ ألف وحدة بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧.

٢-٥ الصحة

فيما يتعلق بالصحة، يتغير متوسط العمر المتوقع تغيرا كبيرا في الجزائر، ويرجع ذلك أساسا إلى تحسن الظروف الصحية ومستويات المعيشة. ففي غضون ١٥ عاماً، من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٥، زاد متوسط العمر المتوقع للجزائريين ٥,٤ سنوات، مثل المغاربة، ولكن ضعف الزيادة التي حققها التونسيون والمصريون. وفي أفريقيا، ارتفع متوسط العمر المتوقع من ٥٠,٨ سنة إلى ٦٠,٧ سنة.

وقد زاد متوسط العمر الصحي المتوقع بمقدار ٤ سنوات، من ٦١ سنة إلى ٦٥ سنة. وفي المغرب، ارتفع العمر المتوقع الصحي من ٥٨,٨ سنة إلى ٦٥,٣ سنة، وفي تونس من ٦٣,٢ سنة إلى ٦٦,٣ سنة، وفي مصر من ٥٩,١ سنة إلى ٦٠,٨ سنة. وفي أفريقيا، زاد متوسط العمر الصحي المتوقع بنفس متوسط العمر المتوقع، من ٤٤,٤ سنة إلى ٥٣,٣ سنة.

الشكل ٢٨:

متوسط العمر الصحي المتوقع (بالسنوات)

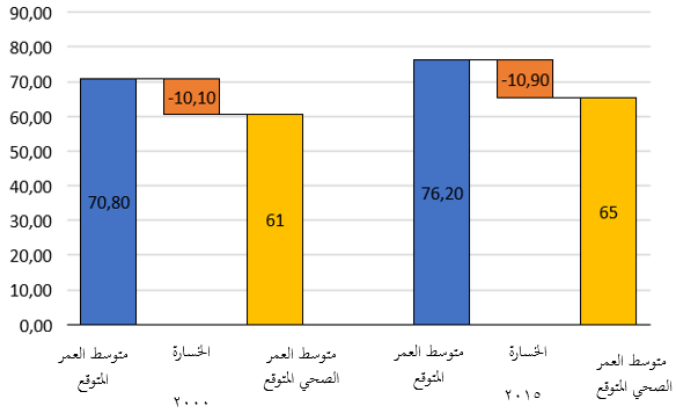

المصدر: منظمة الصحة العالمية (٢٠١٧).

وأخيرا، تجدر الإشارة إلى حدوث انخفاض كبير في حالات تأخر النمو عند الأطفال، ما يعكس انخفاضا في حالات سوء تغذية الأطفال.

الشكل ٢٩:

انتشار حالات تأخر النمو عند الأطفال (النسبة المئوية)

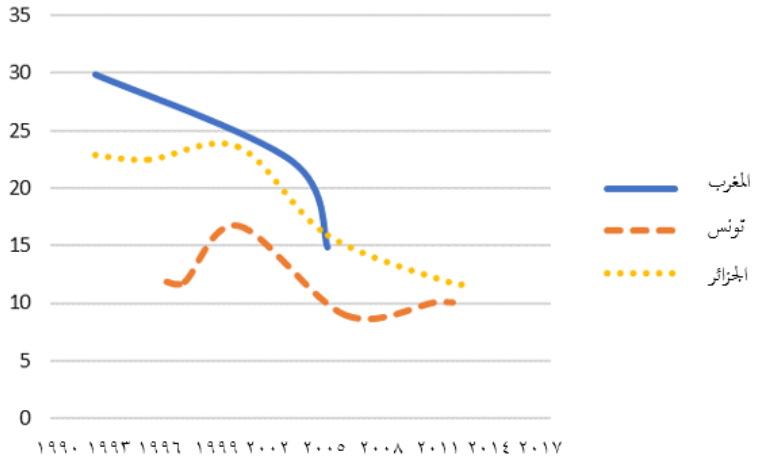

المصدر: Classification international du fonctionnement du handicap et de la santé (2017)

وقد تحسن النظام الصحي في الجزائر بشكل كبير. ففي السنوات الأولى من استقلال البلد، بين عامي ١٩٦٢ و١٩٧٢، لم يكن متوسط العمر المتوقع سوى ٥٠ سنة، وبلغ معدل وفيات الرضع ١٨٠ لكل ألف مولود حي، وكانت الأمراض السارية منتشرة على نطاق واسع. ثم اتخذت الدولة الجزائرية الفتية خطوات لعكس هذا الاتجاه. وتشمل هذه التدابير زيادة عدد الموظفين الطبيين، ومكافحة الأمراض السارية، وبرنامج القضاء على الملاريا، واشتراط تطعيم جميع الأطفال. وفي عام ١٩٧٤، أدخلت الحكومة الرعاية الصحية المجانية وأنشأت نظاماً صحياً في السبعينات. ومن خلال جميع الجهود، بدأ البلد تحولا وبائيا بين عامي ١٩٨٢ و١٩٩٢، ما أسفر عن انخفاض كبير في الإصابة بالأمراض السارية.

وبعد عقد من العنف، بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠١٢، وضعت الحكومة إصلاحا للمستشفيات ونفذته لتحسين تخطيط الرعاية وتحديث المستشفيات وإتاحة إمكانية أكبر للحصول على الرعاية في المستشفيات العامة. وفي مواجهة الوضع الوبائي المتغير في البلد، لا سيما مع تطور الأمراض المزمنة، ولمعالجة أوجه القصور الكبيرة في النظام الصحي الوطني، التي اعتبرت فعاليتها تقريبية، سواء من قبل المستخدمين أو من قبل متخصصي الرعاية الصحية، تم سن قانون صحة جديد في عام ٢٠١٨. ويلاحظ بالفعل حدوث زيادة كبيرة في الأمراض غير السارية بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٥ (الشكل ٣٠). ففي عام ٢٠١٥، شكلت أمراض القلب والأوعية الدموية ٤٨,٠٤ في المائة من الوفيات الناجمة عن الأمراض غير السارية ومرض السكري ٥,٨ في المائة.

ووفقا لوزارة الصحة، يهدف هذا الإصلاح إلى ''تعزيز خدمات الصحة العامة من خلال جعلها أكثر سهولة وكفاءة، وتحسين استغلال قدرة القطاع الخاص وتوفير الرعاية التي يمثلها حتى يمكن المواطنين من الحصول على الرعاية في أفضل الظروف الممكنة.''

الشكل ٣٠:

عبء الأمراض حسب السبب (١٥–٤٩ سنة، النسبة المئوية)

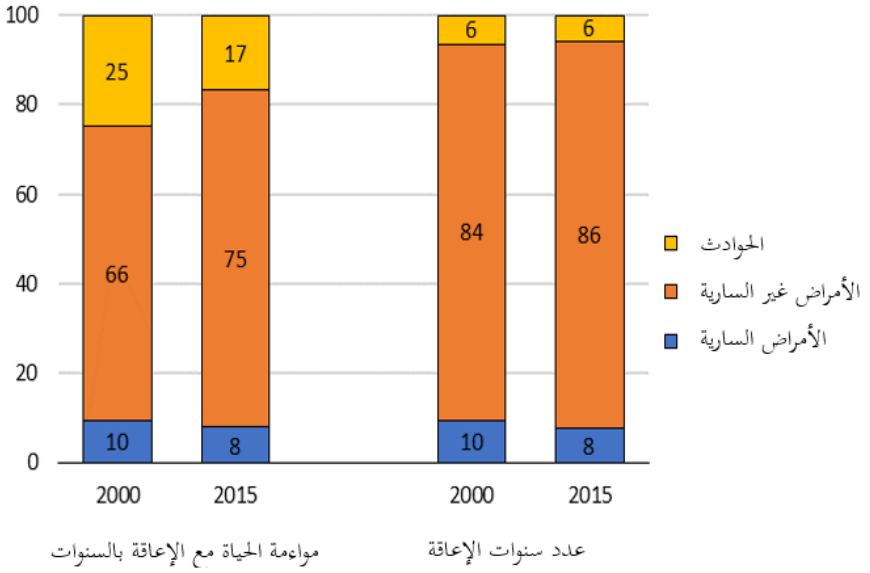

المصدر: معهد التقييم والقياسة الصحيين (٢٠١٧).

٥-٣ الفقر وعدم المساواة

يمكن إرجاع أحدث البيانات[١٨] المتعلقة بدخل الجزائريين إلى الدراسة الاستقصائية لاستهلاك الأسر المعيشية لعام ٢٠١١. وبالنظر إلى الظروف الاقتصادية التي سادت بعد ذلك التاريخ، لا سيما بفضل ارتفاع سعر برميل النفط، والسياسة السخية للتحويلات الاجتماعية، يمكن إرجاع بيانات معدل الفقر إلى فترة أحدث دون خطر كبير للوقوع في الخطأ.

وتبين الدراسة الاستقصائية لعام ٢٠١١ أن معدل الفقر المدقع، الذي يُعرَّف بأنه نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من ١,٩٠ دولار أمريكي في اليوم، هو ٠,٥ في المائة، مقارنة بنسبة ٢ في المائة في تونس و٣,١ في المائة في المغرب في عام ٢٠١٠ (الشكل ٣١). وكان معدل الفقر المعتدل، مقيساً بنسبة السكان الذين يعيشون بدخل يتراوح بين ١,٩٠ و٣,٢٠ دولار، ٠,٨ في المائة، مقارنة بنسبة ٨,٤ في المائة في تونس و١٥,٤ في المائة في المغرب في عام ٢٠١٠.

وكما سبقت الإشارة، يرجع هذا الفقر المنخفض إلى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من ٣,٥٥٠ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٠ إلى ٤,٤٦٣ دولاراً في عام ٢٠١٠، وإلى سياسة اجتماعية استباقية للغاية تستند إلى نظام تحويلات مباشرة وغير مباشرة تمثل ٨,٩٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٠ و١٠,٨٩ في المائة في عام ٢٠١٠. وبلغت ٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٧، و٢٣ في المائة من ميزانية الدولة.

الشكل ٣١:

معدل الفقر (بالنسبة المئوية)

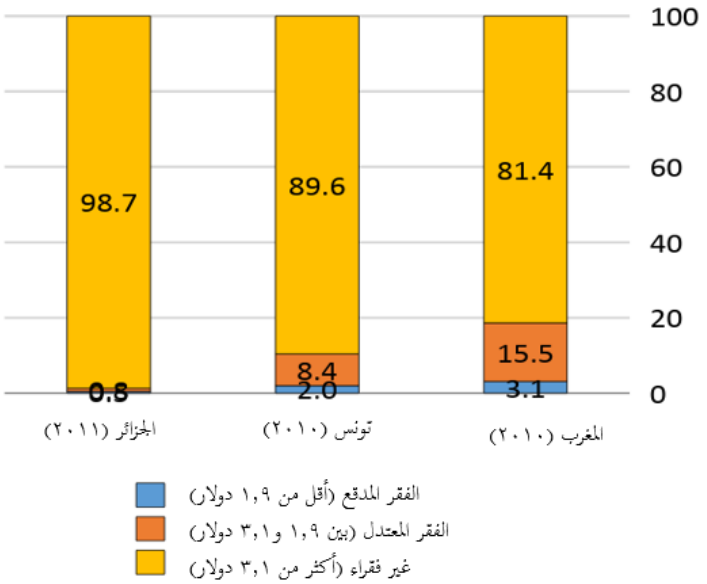

المصدر: البنك الدولي، ٢٠١٧.

وهكذا تقلص التفاوت في الدخل بشكل كبير في الجزائر، وانخفض مؤشر جيني من ٣٥,٣ في عام ١٩٩٥ إلى ٢٧,٦ في عام ٢٠١١. وهذا المعدل أقل بكثير مما كان عليه في تونس في عام ٢٠١٠، حيث بلغ ٣٥,٨.

[١٨] دولارات الولايات المتحدة الأمريكية بسعرها الثابت عام ٢٠١٠.

الشكل ٣٢:

مؤشر جيني

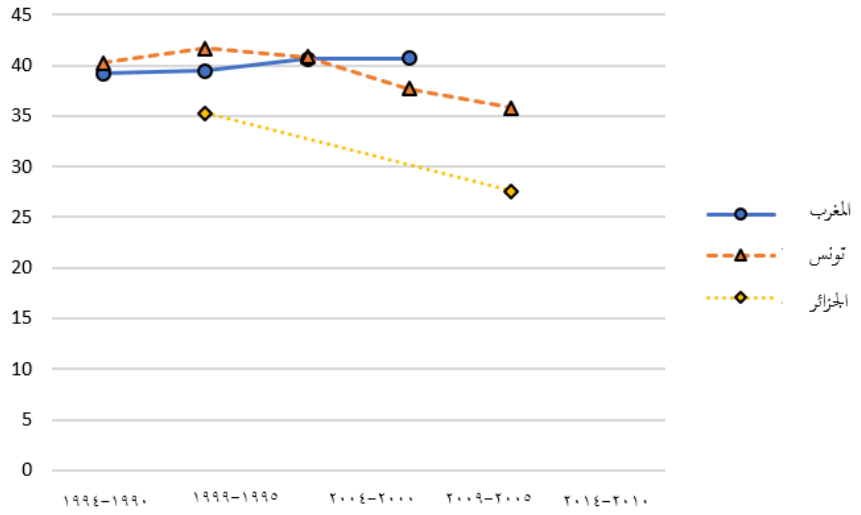

المصدر: البنك الدولي، ٢٠١٧.

غير أن أوجه عدم المساواة بين الجنسين لا تزال قائمة، لا سيما فيما يتعلق بمشاركة المرأة في سوق العمل. ففي حين كان المعدل ٧٣ في المائة للرجال في عام ٢٠١٧، لم يتجاوز ١٦,٧ في المائة للنساء. وفيما يتعلق بمحو الأمية، وبفضل الزيادة الكبيرة في فرص حصول الفتيات على التعليم، ضاقت نسبة عدم المساواة. وارتفعت نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة بين الإناث إلى الذكور في سن ١٥-٢٤ سنة من ٠,٩٢ في عام ٢٠٠٢ إلى ٠,٩٦ في عام ٢٠٠٨. وفيما يتعلق بالحصول على التعليم الثانوي، تقلص التفاوت أيضا إلى حد كبير. وبلغ المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الثانوية ٦٥,٥ في المائة للبنين و٥١,٥ في المائة للفتيات في عام ١٩٩٠. وفي عام ٢٠١١، بلغت هذه النسبة ٩٧,٨ في المائة للفتيان و١٠٢ في المائة للفتيات. وأخيرا، عندما يتعلق الأمر بمتوسط العمر المتوقع، لا توجد أوجه عدم مساواة بين الجنسين. ففي عام ٢٠١٥، بلغ متوسط العمر الصحي المتوقع ٦٥,٤ سنة للنساء و٦٥,٢ سنة للرجال.

الشكل ٣٣:

مؤشرات التكافؤ بين الجنسين

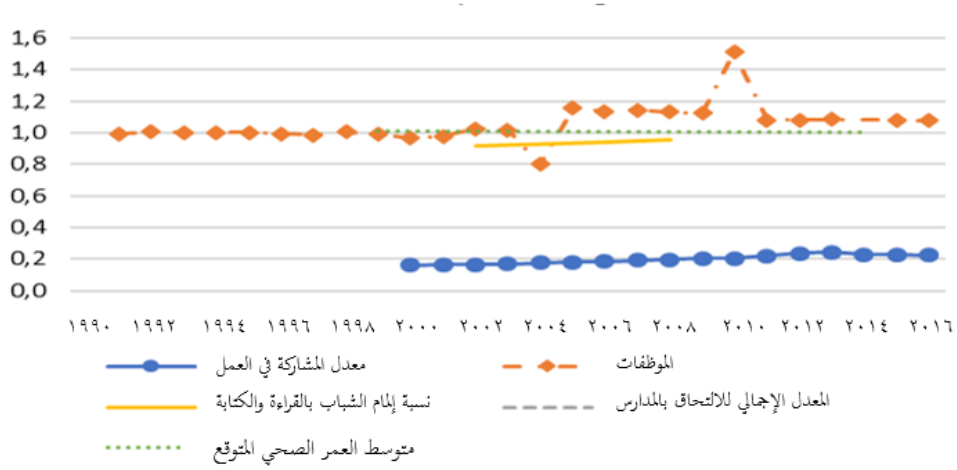

المصدر: مكتب العمل الدولي (٢٠١٧)، البنك الدولي (٢٠١٧)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٧).

٥-٤ خلاصة

بتحسن مستويات المعيشة، وتحسّن فرص حصول المرأة على التعليم، وسياسةٍ استباقيةٍ لخفض معدل المواليد، بدأت الجزائر تحولها الديمغرافي في الثمانينات. غير أن البلد شهد في عام ٢٠٠٠ ''تحولا عكسيا''، بزيادة كبيرة في معدل المواليد، حيث سجل أكثر من مليون ولادة سنويا بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٧. وتشير التوقعات إلى أن عدد السكان قد يصل إلى ٥٣ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٣٠. وقد مكنت الموارد البلدَ حتى الآن من مواجهة التحديات الاجتماعية المتمثلة في النمو السكاني الكبير. ومع ذلك، ومع انخفاض الريع النفطي، والصعوبات التي يواجهها البلد، مثل جيرانه، في إيجاد ما يكفي من فرص العمل، فإن الحفاظ على المكاسب الاجتماعية يتطلب إصلاحات اقتصادية عميقة. وعلاوة على ذلك، فإن النموذج الاجتماعي للجزائر، القائم على التحويلات الاجتماعية والإعانات، يتسم بكثافة الميزانية، كما أن إصلاحه رهان في غاية الأهمية. وتقوم الحكومة حاليا بإدخال إصلاح على الإعانات، ومن شأن ذلك أن يتيح في نهاية المطاف تخصيص الأموال العامة على نحو أفضل لأضعف السكان من خلال نظام للإعانة محدد الأهداف.

٦- الرسائل الرئيسية

- **لم تتغير تبعية النمو الاقتصادي لقطاع الهيدروكربونات على مدى فترة طويلة من الزمن.** لقد سمح ارتفاع أسعار النفط في عام ٢٠٠٠ للبلد بتدارك النقص في الهياكل الأساسية اللازمة وتلبية الاحتياجات الاجتماعية الكبيرة (بما في ذلك الإسكان)، ولكن الاستثمار الخاص ظل ضعيفاً، حيث يمثل ١٠ في المائة فقط من إجمالي الاستثمارات. ولا يزال تنويع الاقتصاد، وصادراته، للحد من اعتماده على قطاع الهيدروكربونات، يشكل تحديا رئيسيا للبلد، في سياق الانخفاض المستمر في أسعار النفط، وكذلك في الإنتاج.

- **تتركز الصادرات بشكل كبير على الهيدروكربونات، التي تمثل ٩٥ في المائة من الصادرات على مدى فترة طويلة من الزمن.** لا تتجاوز الصادرات غير الهيدروكربونية ومشتقاتها سوى مليار دولار، مع عدد قليل جدا من المنتجات (١٠٠ منتج مقارنة بأكثر من ٢٠٠ منتج في البلدان المجاورة). كما أن الاقتصاد الجزائري غير مندمج بشكل جيد في السوق الأفريقية. وتنويع الصادرات يسير جنبا إلى جنب مع تنويع الاقتصاد، ولكن البلد يمكن أن يزيد بالفعل صادراته، لا سيما في مجال الزراعة.

- **بدأ البلد تحوله الديمغرافي في الثمانينات، ولكن عدد الولادات ازداد بشكل كبير في السنوات الأخيرة، حيث كان هناك أكثر من مليون مولود جديد كل عام بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٧.** يطرح النمو السكاني، في سياق نموذج التنمية البطيء للبلد، تحديات كثيرة، سواء على صعيد إيجاد فرص العمل أو الجانب الاجتماعي. ويمكن للمكاسب التي تحققت في مجال التنمية البشرية، بحدوث تحسن ملحوظ في مؤشر التنمية البشرية، أن تكون موضع شك رغم أن هذه المكاسب كانت مدفوعة بالإنفاق العام القائم على الجباية البترولية الآخذة في الانخفاض.

- **لا يزال إيجاد فرص العمل، لا سيما للشباب والنساء، يشكل أولوية بالنسبة للبلد.** يعد معدل مشاركة المرأة في سوق العمل أدنى المعدلات في شمال أفريقيا، كما أن معدل بطالة الشباب، لا سيما بين الخريجين، في حالة ركود على مستوى عال. وتعد تنمية القطاع الخاص على قدر كبير من الأهمية أكثر من أي وقت مضى لإيجاد الوظائف اللازمة من حيث العدد والجودة للاستفادة بشكل أفضل من رأس المال البشري للسكان الجزائريين. وقد بذل البلد جهودا كبيرة فيما يتعلق بالحصول على التعليم، ما يسمح له بالحصول على قوة عاملة مدربة تدريبا جيدا نسبيا.

المراجع

Banque mondiale, 2017. Base de données https://data.worldbank.org

Bureau international du travail, 2017. Base de données *ILOSTAT*.

Commission économique pour l'Afrique, 2017. Rapport économique sur l'Afrique 2017 : L'industrialisation et l'urbanisation au service de la transformation de l'Afrique. Addis-Abeba.

Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement, 2017. Base de données, *UNCTADSTAT*.

Département des Affaires économiques et sociales des Nations Unies, 2017. https://esa.un.org/unpd/wpp/

Fonds monétaire international, 2017. http://www.imf.org/

Institute for Health Metrics and Evaluation, 2017., *Global Health Data Exchange*, http://ghdx.healthdata.org/gbd-results-tool

Massachusetts Institute of Technology, 2017. *The Observatory of Economic Com*plexity. Base de données.

OCDE, 2017. Base de données, https://data.oecd.org/

Organisation mondiale de la santé, 2017. *Global Health Observatory data repository*, http://apps.who.int/gho/data/node.home#

ONS (2016), *Rétrospectives des comptes économiques de 1963 à 2014*, Collections statistiques n°197/2016, Série E Statistiques économiques n°85, Janvier

ONS, 2015. Les comptes économiques en volume de 2000 à 2014, Données statistiques n°710

ONS, 2018. Les comptes économiques en volume de 2015 à 2017, Données Statistiques n°825

ONS, 2012. Évolution des échanges extérieurs de marchandises de 2001 à 2011, Collections statistiques n° 176/2012, Série E : Statistiques économiques n°72

ONS, 2017. *Évolution des échanges extérieurs de marchandises de 2011 à 2016*, Collections statistiques n° 205/2017, Série E : Statistiques économiques n° 92

ONUDI, 2017. Base de données de l'Organisation des Nations Unies pour le développement industriel, https://stat.unido.org/

ONU-Habitat, 2017. Programme des Nations Unies pour les établissements humains, Base de données http://urbandata.unhabitat.org/explore-data/

Programme des Nations Unies pour le développement, 2017. Rapport sur le développement humain, http://hdr.undp.org/en/data

Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture, 2017. Institut pour les statistiques, http://data.uis.unesco.org/Index.aspx